المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/WBPC1949
القبول Accepted
2023-8-20
التعديل Revised
2023-5-18
التسلم Received
2023-3-6

سحر فريد يوسف | Sahar Farid Yousef*

القانون الدولي للمياه والاتفاقات الدولية والنزاع في حوض النيل الشرقي

International Water Law, International Agreements, and the Eastern Nile Dispute

في ظل غياب سلطة فوق وطنية تحلّ النزاعات الدولية المتعلقة بالمياه، قد تُمثّل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية سبيلًا إلى ذلك. وحين يتعلق الأمر بمثال النزاع على مياه النيل الشرقي، وتحديدًا بين مصر وإثيوبيا، نلحظ استخدام الجانبين مواد مختلفة من هذه الاتفاقية لدعم حججهما القانونية على نحو ما توضحه هذه الدراسة؛ ما يفضي إلى أن ليس في وسع الاتفاقية المذكورة تقديم الكثير لحل هذا النزاع. وتلخّص هذه الدراسة المواد ذات الصلة من الاتفاقية الأممية المذكورة، وتناقش المعاهدات التاريخية محل النزاع، التي تولّت تخصيص الحقوق في مياه نهر النيل على مدى القرن العشرين. وتناقش أيضًا كيفية استخدام مصر وإثيوبيا مبادئ القانون الدولي للمياه لدعم موقفهما القانوني، على نحو يجعل حلّ النزاع صعبًا من الناحية القانونية. ثم تنتقل إلى مناقشة الوضع الراهن للمبادرات المتخذة مؤخرًا لحلّ النزاع المائي المستمر بين الدول المتشاطئة في حوض نهر النيل. وتُختم بحالة النزاع الراهنة بعد أن بنت إثيوبيا سد النهضة العظيم على النيل الأزرق.

كلمات مفتاحية: حوض نهر النيل، سد النهضة العظيم، القانون الدولي للمياه، مبادرة حوض النيل، اتفاق الإطار التعاوني.

There is no supranational authority that can solve international water disputes; thus, the UN Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses (UN Watercourse Convention) may be the answer. However, as is shown in this article, when it comes to the Eastern Nile water dispute, namely between Egypt and Ethiopia, both sides can use different articles of the UN Watercourse Convention to support their legal arguments. As a result, there is little that the UN Watercourse Convention can offer to solve this dispute. This article summarizes the relevant articles of the UN Watercourse Convention and discusses the contentious, historical treaties that allocated the rights to the Nile River water over the past century. The paper also discusses how both Egypt and Ethiopia can use principles from the international water law to support their legal position rendering the dispute difficult to be solved legally. Thus, we turn to a discussion of the current state of the recent initiatives to solve the ongoing water dispute between the riparian countries in the Nile River Basin. The article concludes with the current state of dispute after the construction of the Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile.

Keywords: The Nile Basin, Grand Ethiopian Renaissance Dam, International Water Law, Nile Basin Initiative, Cooperative Framework Agreement.

* أستاذة مساعدة، برنامج اقتصاديات التنمية، معهد الدوحة للدراسات العليا.
Assistant Professor, Department of Development Economics, Doha Institute for Graduate Studies.
Email: sahar.yousef@dohainstitute.edu.qa

مقدمة

يتضمّن القانون الدولي الحديث، عادةً، قوانين توافقت عليها غالبية دول العالم لتنظيم نزاعاتها، في محاولةٍ لتقليص النزاع بينها. أما حين يتعلق الأمر بالنزاعات على المياه، فما مِن سلطة فوق وطنية قادرة على فرض القواعد ومنع الدول من انتهاك حقوق بعضها بعضًا. ويعدّ وجود مجموعة من قوانين المياه المعترف بها دوليًا أمرًا مهمًا، لأنه حين يتعلق الأمر بحقوق الدول في المياه، فإن لدول المنبع ودول المصب وجهات نظر مختلفةً حول من يملك هذا المورد، وقد يكون العديد من هذه الدول على استعداد للقتال من أجل حماية حقوقه المفترضة.

الرّاجح أنّ دول المنبع تدفع بمبدأ السيادة الإقليمية المطلقة (المعروف أيضًا باسم مبدأ هارمون) الذي ينصّ على أنّ أيّ بلد يتمتع بحرية استخدام المياه التي تتدفق عبر أراضيه بأيّ طريقة يراها مناسبة، بقطع النظر عن مدى تأثير ذلك في بلدان المصبّ المشتركة[1]. وفي مقابل ذلك، تُفضّل دول المصبّ مبدأ السلامة الإقليمية المطلقة، الذي ينص على أنّ من حق أيّ دولة أن تُطالب باستمرار التدفق الطبيعي لأيّ مياه عابرة للحدود، تمرّ عبر أراضيها، من دون أيّ إزعاج من دول المنبع، مع السماح بالتدفق الطبيعي للمياه أيضًا[2].

تستند قواعد هلسنكي التي أصدرتها رابطة القانون الدولي في عام 1966 إلى مبدأ السلامة الإقليمية المحدودة، الذي ينص على أنه يحق لأيّ دولة استخدام المياه المتدفّقة عبر أراضيها، ما دام استخدامها لا يضرّ بالدول المشاطئة الأخرى[3]. وتشدد قواعد هلسنكي على "الاستخدام المنصف والمعقول" لمبدأ السلامة الإقليمية المحدودة، ولذلك فقد صارت أكثر القواعد موثوقية في القانون الدولي للمياه، على الأقل حتى صدور اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية في عام 1997[4]، على الرغم من افتقادها الوضع الرسمي أو التأثير الملزم قانونًا.

يقدّم نزاع النيل الشرقي مثالًا على كيفية تباين البلدان التي تتشارك النهر العابر للحدود، في مدركاتها حقوقها على نحو ما يضمنها القانون الدولي للمياه. وعند دراسة مواد الاتفاقية، يمكن العثور على دعم قانوني لموقفَي مصر وإثيوبيا، ما يجعل إيجاد حل قانوني لنزاعهما المائي مهمة صعبة.

يحتوي ما تبقّى من الدراسة على خمسة مباحث: يلخص الأول المواد الرئيسة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية التي تتعلق بتخصيص المياه والنزاعات المتعلقة بها. ويقدم الثاني لمحة تاريخية مختصرة عن النزاع على المياه بين مصر وإثيوبيا حول نهر النيل. ويناقش الثالث الاتفاقيات الدولية المتعددة في حوض نهر النيل، المستندة في بنودها إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، ووضعها الحالي. أما الرابع فيناقش الموقف القانوني لمصر وإثيوبيا في القانون الدولي للمياه، في حين يتناول الخامس الأثر الذي خلّفه بناء سد النهضة الإثيوبي العظيم في النزاع المائي المستمر بين مصر والسودان وإثيوبيا.

أولًا: القانون الدولي للمياه واتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية

طلبت الولايات المتحدة الأميركية في أثناء النزاع حول حقوق المياه بينها وبين المكسيك، عام 1895، مشورة المدّعي العام في شأن حقوق كل دولة بموجب القانون الدولي. وقد ردّ النائب العام جودسون هارمون Judson Harmon برأي صار يُعرَف باسم مبدأ هارمون، وينص على أن لأي دولة الحرية الكاملة في استخدام نصيبها من المجرى المائي الدولي، على نحو ما تراه مناسبًا، بقطع النظر عن أيّ آثار سلبية قد تعانيها الدول المتشاطئة[5]. وفي حين بدا مبدأ هارمون مرادفًا لمبدأ "السيادة الإقليمية المطلقة"، فإن وزارة الخارجية الأميركية كانت قد أشارت إلى أن سيادة دولة على أراضيها لا تعني بأي حال أنَّ لها سيطرةً مطلقةً على المياه الدولية التي تتدفق عبر أراضيها[6]. فلو حظي مبدأ هارمون بالقبول، لكان سيتعارض مع مبدأَي "الانتفاع المنصف والمعقول" و"الضرر ذي الشأن" الواردَين في القانون الدولي، وغيرهما من المبادئ.

يعدّ أحد المتطلّبات الأساسية في القانون الدولي أنه ينبغي لسلوك الدولة التي تستخدم مجرًى مائيًا دوليًا، أن يكون، على الدوام، منصفًا

1 Salman M. A. Salman, "The Helsinki Rules, the UN Watercourses Convention and the Berlin Rules: Perspectives on International Water Law," *Water Resources Development*, vol. 23 , no. 4 (2007), pp. 625-640.

2 Ibid.

3 Ibid.

4 Ibid.

5 Stephen C. McCaffrey, *The Law of International Watercourses*, 3rd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2019).

6 Ibid.

ومعقولًا[7]. ويشمل الأمر هنا المسائل المتعلقة بكمية المياه ونوعيتها في آن. ولا يضمن هذا المبدأ الحماية الكاملة للحقوق التاريخية، ولا هو يجرد الدول تمامًا من هذه الحقوق[8]. وهو ما يعني أيضًا أنه مبدأ مرن، وأنّ الانتفاع المنصف والمعقول يمكن تحديده بناءً على ظروف الدول[9].

يرتبط بالانتفاع المنصف والمعقول مبدأٌ أساسي آخر في القانون الدولي للمياه، هو مبدأ "الضرر ذو الشأن". غير أن تعريف الضرر ذي الشأن قد يختلف من حالة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن دولة المصبّ التي كانت تستخدم تاريخيًا مياه النهر العابر للحدود على نحو كلي، أن تدّعي أنّ تنمية منبع النهر يمكن أن تسبب ضررًا ذا شأن لدولة المصب. وفي المقابل، يمكن دولة المنبع التي تخطط لتنمية النهر العابر للحدود أن تجادل بأنّ منعها من ذلك بدعوى الحقوق التاريخية لدولة المصب يمكن أن يؤدي إلى ضررٍ ذي شأن لدولة المنبع. في هذه الحالة، سيتسبب كلا البلدين في إلحاق الضرر بعضهما ببعض، لكن يبقى السؤال: أيّ منهما سيتسبب في ضرر ذي شأن ينتهك القانون الدولي؟

شددت اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية، المعروفة رسميًا باسم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، على مبدأَي "الانتفاع المنصف والمعقول" و"الضرر ذو الشأن". تنص الفقرة الأولى من المادة 5 من الاتفاقية على ما يلي: "تستخدم هذه الدول المجرى المائي الدولي وتنمِّيه بغية الانتفاع به بصورة مُثلى ومستدامة والحصول على فوائد منه مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنيّة، على نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائي"[10]. وتشرح المادة 6 العوامل التي ينبغي أخذها في الحسبان لتحديد الاستخدام المنصف والمعقول للمياه العابرة للحدود. ويمكن أن تكون هذه العوامل جغرافية، أو هيدروغرافية، أو هيدرولوجية، أو إيكولوجية، أو مناخية، أو اقتصادية، أو ديموغرافية، وما إلى ذلك[11]. لكنّ الجزء الصعب في المسألة هو كيفية تحديد وزن هذه العوامل؛ إذ تنص الفقرة 3 من المادة 6 على: "يحدد الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل وفقًا لأهميته، مقارنة بأهمية العوامل الأخرى ذات الصلة"[12]، ولم يزل

7 Ibid.

8 Ibid.

9 Ibid.

10 United Nations, General Assembly, *Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses* (New York: 21/5/1997).

11 Ibid.

12 Ibid.

من غير الواضح هنا من الذي يمكنه تحديد العوامل المهمة أكثر من غيرها، أو الدولة التي تحظى بالأولوية عندما يتعلق الأمر بعوامل معيّنة. من جهة أخرى، تنص الفقرة الأولى من المادة 7 على: "تتّخذ دول المجرى المائي [...] التدابير المناسبة كلها للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الأخرى"[13]، وتنص الفقرة 2 من المادة نفسها على أنه في حالة وقوع ضرر ذي شأن، يتعيّن على الدولة المسببة للضرر اتخاذ "كل التدابير المناسبة [...] من أجل إزالة هذا الضرر أو تخفيفه، والقيام، بحسب الملائم، بمناقشة مسألة التعويض"[14]. وهنا، أيضًا، لا تحدّد الاتفاقية ما يمكن اعتباره ضررًا ذا شأن، أو "التدابير المناسبة". وعند هذه النقطة تنشأ المشكلات، حيث قد ترى دولةٌ ما أنّ استخداماتها مناسبة، في حين قد تعتبرها دولة أخرى ضارّةً بحقوقها.

تفصّل المادة 33 والملحق في اتفاقية الأمم المتحدة الإجراءات التي يتعيّن اتخاذها في حالة نشوء نزاعات بين البلدان المتشاطئة. فحين ينشأ نزاع بشأن تفسير أيٍّ من مواد الاتفاقية بين دولتين أو أكثر من الدول المتشاطئة، يتعيّن على هذه الدول "السعي للتوصل إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية" (المادة 33، الفقرة 1). وإذا لم تتمكن الدول من التوصل إلى اتفاق، يجوز لها أن تشترك في طلب الوساطة من طرف ثالث، أو إحالة النزاع إلى مؤسساتٍ للمجرى المائي المشترك، تكون الأطراف قد أنشأتها، أو أن تتفق على عرض النزاع على محكمة العدل الدولية (المادة 33، الفقرة 2). وإذا لم ينجح أي من الخيارَين في التوصل إلى حل، فيمكن الدول إنشاء لجنة محايدة لتقصّي الحقائق، يرأسها عضو ليس مواطنًا أو مقيمًا في أي دولة معنية بالنزاع أو مشاطئة (المادة 33، الفقرتان 3 و4). وإذا فشلت الأطراف في القيام بذلك، يمكنها أن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين رئيس محايد (المادة 33، الفقرة 5). وبمجرد أن تتوصل اللجنة إلى اتفاق بغالبية الأصوات، يصير القرار ملزمًا لأطراف النزاع، ويكون غير قابل للاستئناف ما لم تكن أطراف النزاع قد اتفقت مسبقًا على إجراء للطعن (ملحق الاتفاقية، الفقرة 14).

من الناحية النظرية، تحدّد الاتفاقية طرائق عدة لتمكين الأطراف المعنية من حل النزاع سلميًّا، مع تقديم حل ملزم لضمان منع الصراع، وهنا تكمن المشكلة. فمواد اتفاقية الأمم المتحدة للمجرى المائي ليست ملزمة إلّا للأطراف التي وافقت بالفعل على الاتفاقية أو قبلتها أو انضمت إليها أو صدّقتها، إضافةً إلى أنها لا تصير ملزمةً للدول إلّا بعد دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ. وهنا تنص المادة 36 من

13 Ibid.

14 Ibid.

الاتفاقية على أنه كي تدخل حيز التنفيذ، ينبغي لها أن تحصّل ما لا يقل عن خمس وثلاثين وثيقة تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام (المادة 36، الفقرة 1). ولم يتحقق هذا الأمر حتى انضمت فيتنام إليها في عام 2014. واليوم، ثمة 37 دولة فقط، وافقت على الاتفاقية أو قبلتها أو صدّقتها أو انضمت إليها[15]، وثلاثة أطراف أخرى وقّعتها، لكنها لم تصدّقها[16]، ودولة واحدة اعترضت عليها[17].

> من الناحية النظرية، تحدّد الاتفاقية طرائق عدة لتمكين الأطراف المعنية من حل النزاع سلميًا، مع تقديم حل ملزم لضمان منع الصراع، وهنا تكمن المشكلة. فمواد اتفاقية الأمم المتحدة للمجرى المائي ليست ملزمة إلّا للأطراف التي وافقت بالفعل على الاتفاقية أو قبلتها أو انضمت إليها أو صدّقتها، إضافةً إلى أنها لا تصير ملزمةً للدول إلّا بعد دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ

اللافت هنا أنّ سبعة وأربعين ثنائيًا فقط تشكّل بلدانها أطرافًا في الاتفاقية. ومن ثمّ، فإن قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لا تنطبق إلّا على 7 في المئة من كل الثنائيات المتشاطئة[18]. ومقارنة بذلك، فإن 93 في المئة من الدول لا يتعيّن عليها الالتزام بقواعد الاتفاقية، ويمكنها اللجوء إلى وسائل أخرى لحل نزاعاتها على المياه، بما في ذلك شنّ صراع في ما بينها. ويبدو أيضًا أنّ هناك تحيّزًا في الاختيار عندما يتعلق الأمر بقرار تصديق الاتفاقية أو قبولها، حيث إن الدول التي صدّقتها، في المتوسط، تملك من إجمالي المياه المتجددة حجمًا أقل بكثير، مقارنةً بما تملكه الدول التي لم تصدّقها.

يتناول العديد من الدراسات كيفية تأثير ندرة المياه في العلاقات الدولية بين الثنائيات المتشاطئة. ففي حين يرى بعض الدراسات أنّ الأمر يزيد من انعدام الاستقرار السياسي والصراع[19]، يرى قسم آخر أنّ تأثيره في احتمالية الصراع ضئيلٌ[20]، بينما يرى بعض آخر أنه قد يعزّز التعاون بين الدول المتشاطئة[21]. تقدر دراسة حديثة أجرتها سحر يوسف[22] تأثير ندرة المياه في الصراع بين دول المنبع ودول المصب خلال الفترة 1960-2010، وخلصت إلى أنّ مثل هذه الندرة تزيد من احتمال قيام دولة المصب بشنّ صراع عسكري ضد نظيرتها دولة المنبع، لكنها بلا تأثير كبير في احتمال أن تردّ دولة المنبع باستخدام القوة. وتشير هذه النتيجة إلى أنه في غياب قانون دولي للمياه، قابل للتنفيذ ويمكنه حل النزاعات المتعلقة بالمياه، فالمرجّح أن يتفاقم الصراع بين دول المنبع ودول المصبّ كلما تزايدت ندرة المياه في عدد متزايد من الدول.

---

15 وافقت هنغاريا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وقبلتها فنلندا وهولندا، وصدّقتها كوت ديفوار وألمانيا والأردن ولوكسمبورغ وناميبيا ونيجيريا والنرويج والبرتغال وكوريا الجنوبية وسورية وتونس؛ وانضمت إليها بنين وبوركينا فاسو وتشاد والدنمارك وفرنسا وغانا واليونان وغينيا بيساو والعراق وإيرلندا وإيطاليا ولبنان وليبيا والجبل الأسود والمغرب والنيجر وقطر وإسبانيا وفلسطين والسويد وإنكلترا وأوزبكستان وفيتنام. ينظر: Ibid.

16 وقّعت ثلاث دول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، ولم تصدّقها بعد: فنزويلا في 22 أيلول/ سبتمبر 1997، والباراغواي في 25 آب/ أغسطس 1998، واليمن في 17 أيار/ مايو 2000. وبحسب المادة 18 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، فإن الدولة التي توقّع معاهدة، ترسل بذلك إشارة إلى أنها توافق عليها، وأن لديها النية لتصديقها والالتزام بها لاحقًا، إضافةً إلى أنه على موقّعي المعاهدة الامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تُحبط هدف هذه الأخيرة. ينظر:
United Nations, *Vienna Convention on the Law of Treaties* (Vienna: 23/5/1969), accessed on 21/11/2022, at: https://cutt.ly/WewxfOas

17 اعترضت إسرائيل على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية في 15 تموز/ يوليو 1998. ينظر: United Nations, General Assembly.

18 قدّرنا ذلك بحساب نسبة الثنائيات المتشاطئة الموقّعة الاتفاقية إلى عددها الإجمالي.

19 Hans Petter Wollebæk Toset, Nils Petter Gleditsch & Håvard Hegre, "Shared Rivers and Interstate Conflict," *Political Geography*, vol. 19, no. 8 (November 2000), pp. 971-996; A. T. Wolf, "Conflict and Cooperation along International Waterways," *Water Policy*, vol. 1, no. 2 (1998), pp. 51-265; Sahar Farid Yousef, "Water Scarcity and Confict between Upstream and Downstream Riparian Countries," *Water Economics and Policy*, vol. 7, no. 3 (2021).

20 N. P. Gleditsch et al., "Conflicts over Shared Rivers: Resource Scarcity or Fuzzy Boundaries?" *Political Geography*, vol. 25, no. 4. (2006), pp. 361-382.

21 A. Dinar et al., "Does Precipitation and Runoff Variability Affect Treaty Cooperation between States Sharing International Bilateral Rivers?" *Ecological Economics*, vol. 69, no. 12 (2010), pp. 2568-2581; S. Dinar & A. Dinar, "Theory of Scarcity-Variability, Conflict, and Cooperation," in: *International Water Scarcity and Variability: Managing Resource Use Across Political Boundaries* (Oakland, CA: Univeristy of California Press, 2017), pp. 15-30; N. T. Eidem, K. J. Fesler & A. T. Wolf, "Intranational Cooperation and Conflict over Freshwater: Examples from the Western United States," *Journal of Contemporary Water Research & Education*, vol. 147, no. 1 (2012), pp. 63-71; J. Tir & J. T. Ackerman, "Politics of Formalized River Cooperation," *Journal of Peace Research*, vol. 46, no. 5 (2009), pp. 623-640; S. Yoffe, A. T. Wolf & M. Giordano, "Conflict and Cooperation over International Freshwater Resources: Indicators of Basins at Risk," *Journal of the American Water Resources Association*, vol. 39, no. 5 (2003), pp. 1109-1126.

22 Yousef.

ثانيًا: النزاع بين مصر وإثيوبيا على مياه نهر النيل

في حالة حوض نهر النيل، يأتي مصدر المياه من النيل الأزرق والنيل الأبيض، فينبع الأول في إثيوبيا، ويشكّل زهاء 86 في المئة من مياه النهر[23]، في حين ينبع الثاني في بوروندي، متدفّقًا عبر البحيرات الاستوائية، ويمثّل 14 في المئة تقريبًا من مياه نهر النيل[24]. وتبيّن الخريطة حوض نهر النيل وتدفُّق النيل الأزرق والنيل الأبيض من دول المنبع إلى دولة المصب في مصر.

الخريطة توضح التدفّق في حوض نهر النيل وتوافر المياه في كل دولة

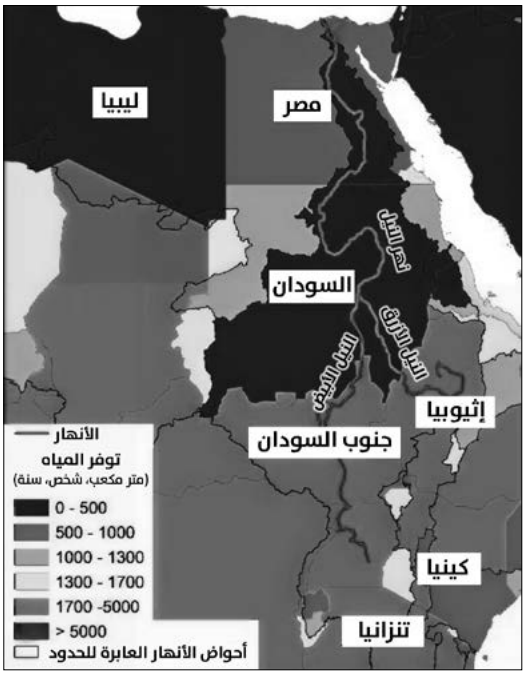

المصدر: من إنجاز الباحثة باستخدام بيانات توافر المياه على المستوى القُطري لعام 2012 من نظام البيانات "أكواستات"، في

Food and Agriculture Organization of the United Nations, "AQUASTAT - FAO's Global Information System on Water and Agriculture," 2019, accessed on 29/11/2022, at: http://www.fao.org/aquastat/en/

يمثّل نهر النيل 68 في المئة تقريبًا من الموارد المائية المتاحة في إثيوبيا، في حين أنها تستخدم أقل من 1 في المئة من مياهه[25]. وفي المقابل، تعتمد مصر، وهي دولة المصب، على نهر النيل اعتمادًا بالغًا، حيث يوفر 96 في المئة من موارد المياه المتجددة فيها[26].

يتّسم النزاع بين مصر وإثيوبيا حول مياه نهر النيل بالتعقّد. فالإثيوبيون الذين يعانون الجفاف المفضي إلى انعدام الأمن الغذائي، وإلى المجاعة في بعض الأحيان[27]، يمكنهم الإفادة من كل زيادة في استخدام البلاد مياه النيل الأزرق مهما كانت طفيفة[28]. ولذلك، سيكون لكل زيادة في الانتفاع من مياه النهر، عبر استخدامها في إنتاج الطاقة الكهرومائية والزراعة بفضل سدّ النهضة العظيم، أثر كبير في الاقتصاد الإثيوبي وسُبل عيش الإثيوبيين[29].

بيد أن الاعتماد البالغ للمصريين على نهر النيل، يحيل سد النهضة إلى تهديد لأمنهم القومي[30]، لأن أي انخفاض طفيف في الانتفاع بالمياه يمكنه أن يُلحق ضررًا كبيرًا بالاقتصاد المصري. وترتبط مخاوف مصر بشأن التخصيص المستقبلي لمياه النيل بسببين رئيسين في المقام الأول: أولهما هو أن ملء خزان السد، سيتطلب أن تحوّل إثيوبيا بعض المياه من مسارها الطبيعي إلى الخزان[31]؛ وثانيهما أن عملية ملء الخزان ستستصحب تبخّرًا للمياه، سينتهي إلى انخفاضٍ إجمالي في كمية المياه التي يمكن توزيعها بين الدول المتشاطئة[32].

23 A. Swain, "Challenges for Water Sharing in the Nile Basin: Changing Geo-politics and Changing Climate," *Hydrological Sciences Journal*, vol. 56, no. 4 (2011), pp. 687-702.

24 Ibid.

25 A. M. Ibrahim, "The Nile Basin Cooperative Framework Agreement: The Beginning of the End of Egyptian Hydro-Political Hegemony," *Missouri Environmental Law and Policy Review*, vol. 18, no. 2 (2011), accessed on 29/11/2022, at: https://cutt.ly/vewxdHIH

26 Ibid.

27 Seleshi Bekele Awulachew, Matthew McCartney & Tammo Steinhaus, "Improved Water and Land Management in the Ethiopian Highlands and Its Impact on the Downstream Dependent on the Blue Nile," Paper Presented at the Ethiopia National Nile Development Forum, Addis Ababa, Ethiopia, 20-21/3/2008; World Food Program, "Climate Risk and Food Security in Ethiopia: Analysis of Climate Impacts on Food Security and Livelihoods," WFP, Climate Change Agriculture and Food Security, Grand Duché de Luxembourg & Government of Sweden (2014), accessed on 29/11/2022, at: http://doha-institute.org/WwiL

28 D. Abebe, "Egypt, Ethiopia, and the Nile: The Economics of International Water Law," *Chicago Journal of International Law*, vol. 15, no. 1 (2014).

29 Ibid.

30 Ibid.

31 Ibid.

32 Ibid.

يزيد الوضعَ تعقيدًا، وجودُ عدد من المعاهدات المتعلقة بتخصيص مياه نهر النيل، والموروثة عن الحقبة الاستعمارية التي تمنح مصر الحق في الجزء الأكبر من مياه نهر النيل.

إحدى هذه الاتفاقيات هي المعاهدة الأنكلو-إثيوبية التي وُقّعت بين إثيوبيا وبريطانيا العظمى في 15 أيار/ مايو 1902. ولا تختص الاتفاقية في مياه نهر النيل حصرًا، لكنها تحتوي على بند لافت في هذا الخصوص. وتنص المادة 3 من النسخة الإنكليزية من الاتفاقية على تعهّد الإمبراطور الإثيوبي للحكومة البريطانية "بعدم إنشاء أو السماح بتشييد أي أعمال عبر النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، قد توقف تدفق مياههما إلى داخل النيل، إلّا بموافقة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة السودان"[33]. وتنص النسخة الأمهرية، من جهة أخرى، على أن إثيوبيا لا تستطيع إيقاف تدفّقات النهر على نحو كامل من دون موافقة الحكومة البريطانية[34].

بات واضحًا أنّ فهمَ الاتفاقية بين الجانبين الإثيوبي والبريطاني قد تباين في السنوات التي تلت توقيعها؛ إذ افترض البريطانيون أنّ الاتفاقية تحرم إثيوبيا من حق استخدام مياه النيل حرمانًا نهائيًا، باستثناء الاستخدامات المنزلية والريّ المحلّي[35]. وفهم الإثيوبيون في المقابل، أنّ الاتفاقية تمنعهم من الإيقاف الكامل لتدفّق النهر إلى دول المصب[36]. وفي وقت لاحق، رفضت إثيوبيا تصديق الاتفاقية، في حين أصرّت مصر على أنها اتفاقية ملزمة، تحظر على الحكومة الإثيوبية إجراء أيّ تنمية لمنبع نهر النيل من دون موافقة الحكومة المصرية[37].

وفي عام 1929، وقّعت مصر وبريطانيا "اتفاقية مياه النيل" التي منحت مصر حقوقًا حصرية على مياه النهر[38]، حيث حظرت الري أو البناء أو توليد الكهرباء على طول نهر النيل، إذا كان ذلك يقلّص من كمية المياه المتدفقة إلى مصبّ النهر في مصر[39]. ولم تلتزم بهذه الاتفاقية من بين الدول الأخرى المشاطئة لنهر النيل سوى السودان[40]. واستغلت مصر مبدأ خلافة الدول الذي ينص على أن خلافة الدولة لا تؤثر في حقوقها المقررة بموجب معاهدة قائمة[41]، لتبرير صحة معاهدة عام 1929 واستمرار العمل بها[42].

ضمنت اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان في عام 1959 استغلال مصر الكامل لنهر النيل[43]، وهذا الاستغلال الكامل هنا يشير إلى الاستغلال الكامل للتدفق الطبيعي لنهر النيل الذي يصل إلى الأراضي المصرية والسودانية[44]. وإضافة إلى ذلك، عزّزت الاتفاقية قبضة مصر على مياه النيل، حيث أقرّت تدفُّق ما مقداره 84 مليار متر مكعب من المياه عبر نهر النيل سنويًا[45]، بلغت حصة مصر منها 55.5 مليار متر مكعب، في حين بلغت حصة السودان 10 مليار متر مكعب[46]؛ وجرى توقّع أن تتبخّر 10 مليارات متر مكعب عند السد العالي في مصر[47]. لقد ضمنت اتفاقية مياه النيل في عام 1959 أن تستأثر دولتا المصب في حوض النيل بحصص تدفق نهر النيل على نحو كامل، متجاهلة حاجات وحقوق دول المنبع ومنطقة منتصف النهر في الحوض[48]. ورفضت الدول المتشاطئة الأخرى في حوض النيل الاتفاقية، لأنها لم تكن طرفًا فيها[49]، إضافة إلى اعتبارها تعدّيًا على حقّها في الحصول على حصة معقولة ومُنصِفة من مياه النيل، خاصة أنّ تدفق نهر النيل بأكمله ينبع من أراضيها[50].

33 *Treaties between The United Kingdom and Ethiopia, and between United Kingdom, Italy, and Ethiopia, Relative to the Frontiers between The Sudan, Ethiopia, and Eritrea*, Signed at Adis Ababa, May 15, 1902 [Ratifications delivered at Adis Ababa, October 28, 1902] (Adis Ababa: 15/5/1902), accessed on29/11/2022, at: http://doha-institute.org/lwoj

34 T. K. Woldetsadik, "Anglo-Ethiopian Treaty on the Nile and the Tana Dam Concessions: A Script in Legal History of Ethiopia's Diplomatic Confront (1900-1956)," *Mizan Law Review*, vol. 8, no. 2 (2014), pp. 271-298.

35 Ibid.

36 Ibid.

37 N. V. Pemunta et al., "The Grand Ethiopian Renaissance Dam, Egyptian National Security, and Human and Food Security in the Nile River Basin," *Cogent Social Sciences*, vol. 7, no. 1 (2021).

38 Ibid.

39 S. M. Salman, "The Nile Basin Cooperative Framework Agreement: A Peacefully Unfolding African Spring?" *Water International*, vol. 38, no. 1 (2013), pp. 17-29.

40 Pemunta et al.

41 "United Nations Vienna Convention on Succession of States in Respect of Treaties," *The American Journal of International Law*, vol. 72, no. 4 (1978), pp. 971-988, accessed on 29/11/2022, at: https://cutt.ly/pewxs4ZR

42 Salman, "The Nile Basin Cooperative Framework Agreement."

43 R. K. Batstone, "The Utilization of the Nile Waters," *International and Comparative Law Quarterly*, vol. 8, no. 3 (1959), pp. 523-558.

44 McCaffrey.

45 Pemunta et al.

46 Ibid.

47 Ibid.

48 Ismail H. Abdalla, "The 1959 Nile Waters Agreement in Sudanese-Egyptian Relations," *Middle Eastern Studies*, vol. 7, no. 3 (1971), pp. 329-341; Salman, "The Nile Basin Cooperative Framework Agreement."

49 Pemunta et al.

50 Salman, "The Nile Basin Cooperative Framework Agreement."

ثالثًا: القانون الدولي للمياه والنزاع المائي بين مصر وإثيوبيا

تؤكد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية فكرةَ التقاسم المنصف للمياه والمنافع، ما يوفر بديلًا للتعاون، يجنّب الدول عناء الدخول في مسارات قانونية دولية معقدة بشأن تقاسم المياه. وتكمن المشكلة في كيفية نظر كل دولة إلى مواد الاتفاقية، وكيف يمكنها أن تقدّم، بناءً على هذه المواد، حججًا قانونية صحيحة تدعم حقوقها في مياه النهر، وتثبت انتهاك الدولة الأخرى لهذه الحقوق.

> تؤكد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية فكرةَ التقاسم المنصف للمياه والمنافع، ما يوفر بديلًا للتعاون، يجنّب الدول عناء الدخول في مسارات قانونية دولية معقدة بشأن تقاسم المياه

يوضح النزاع على المياه بين مصر وإثيوبيا كيف يمكن أن تعثر دولتان متشاطئتان على ما يدعم حججهما القانونية في مواد الاتفاقية المذكورة نفسها، على نحو يجعل حل النزاع مستحيلًا بالاستناد إلى القانون الدولي للمياه وحده.

من الناحية الإجرائية، حين تدّعي إحدى الدول (الدولة المتضررة) ظاهريًا أن استخدام دولة أخرى لمجرى مائي دولي قد ألحق بها ضررًا، فإنّ العبء يقع على الدولة الأخرى (دولة المصدر) لإثبات أنها أوفت حقًّا بالتزامها بتوخّي العناية الواجبة لمنع حدوث ذلك الضرر[51]. فإذا تمكّنت دولة المصدر من إثبات أنها بذلت العناية الواجبة، وأن سلوكها كان منصفًا ومعقولًا، فلن تُعدَّ مسؤولة عن انتهاك أيٍّ من التزاماتها بموجب القانون الدولي؛ بيد أنه قد يتعيّن عليها تعويض الدولة المتضررة عن الضرر الذي سببته[52]. فإذا ما فشلت دولة المصدر، في المقابل، في الوفاء بالتزامها بتوخّي العناية الواجبة، أو في إثبات أن استخدامها للمجرى المائي كان منصفًا ومعقولًا، فقد انتهكت القانون الدولي من خلال عدم الوفاء بالتزامها بتوخّي العناية الواجبة والالتزام بالانتفاع المنصف والمعقول[53]. ويلخص الشكل الإجراء الذي ينبغي اتّباعه حين تواجه الدول نزاعًا على المياه.

يمكن مصر أن تستخدم بندَ الضررِ ذي الشأن الوارد في المادة 7 من الاتفاقية، الذي يفرض على الدول واجب اتخاذ تدابير للحيلولة دون وقوع ضرر ذي شأن لدول أخرى تشترك في مجرى مائي دولي[54]، للقول إن لها الحقَّ في الحدّ من تنمية الأجزاء العليا من موارد نهر النيل. والادّعاء الذي يمكن أن تستخدمه مصر هو أن سد النهضة سيسبب لها ضررًا ذا شأن، لأنه سيؤثر سلبيًا في حجم مياه النيل ويُقلّص مواردها المائية[55].

في المقابل، يمكن أن تعتمد إثيوبيا على المادة 5 من الاتفاقية، التي تؤكد "المشاركة والانتفاع المنصف والمعقول"[56]؛ إذ يمكنها أن تجادل، في المقام الأول، بأن المادة 5 تدعم قرارها باستخدام موارد مياه النيل وتطوير سد النهضة[57]. ويمكنها أن تدّعي أنَّ لها حقًّا غير مشروط وحصريًّا في تطوير موارد مياه نهر النيل واستخدامها داخل أراضيها[58]. ويمكنها أيضًا أن تستند في حجتها إلى مبدأ هارمون، الذي ينص على أن السيادة الترابية على الموارد الطبيعية في إقليم صاحب السيادة حقٌّ حصريٌّ ومطلق، فتزعم أن لها الحقَّ في استغلال موارد مياه النيل من دون عوائق ضمن ترابها الإقليمي، الذي يشمل نهر النيل الأزرق ورافده، نهر عطبرة. ونظرًا إلى أن سد النهضة مصممٌ للانتفاع من هذه الموارد، فإن ذلك يدعم حق إثيوبيا في بناء السد والاستفادة من المزيد من مياه نهر النيل. جدير بالذكر أن وزير خارجية إثيوبيا كان قد صرّح في عام 1978 أن بلاده تلتزم بمبدأ هارمون، وأنها تملك "كل الحق في استغلال مواردها الطبيعية"، لكن عبارته تلك كانت قد تزامنت مع حمّى التصريحات المتبادلة بين مصر وإثيوبيا بشأن التخصيص التاريخي لمياه النيل[59]. والواقع أنه ما مِن دليل على أن إثيوبيا تؤيد مبدأ هارمون، بصرف النظر عن هذه التصريحات.

51 McCaffrey.
52 Ibid.
53 Ibid.
54 United Nations, General Assembly.
55 Abebe.
56 United Nations, General Assembly.
57 Abebe.
58 Ibid.
59 McCaffrey.

الشكل يلخّص الإجراء المتّبع لتحديد إذا ما انتهكت دولة المصدر القانون الدولي وإذا ما كانت الدولة المتضررة مستحقة للتعويض

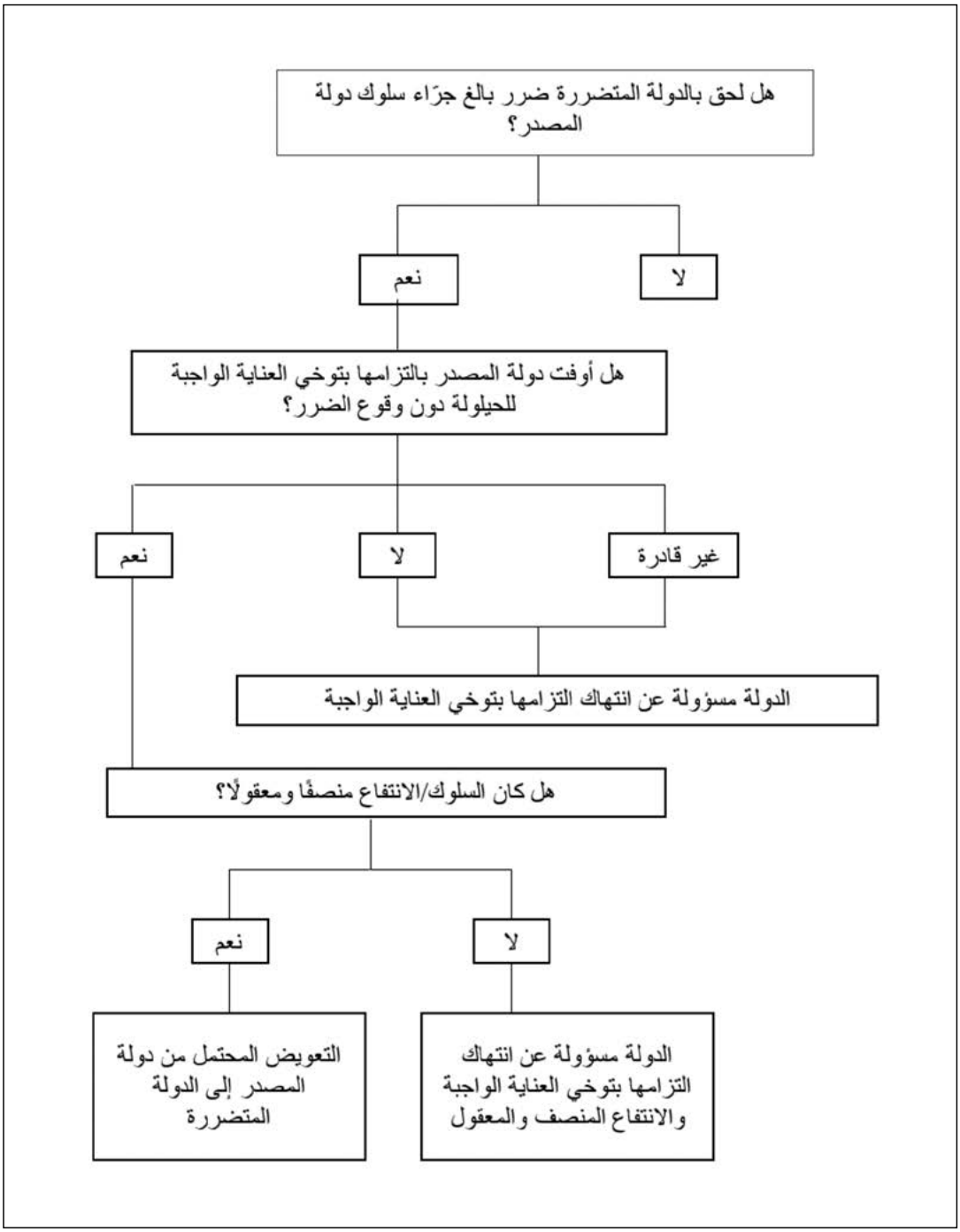

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا إلى:

United Nations, General Assembly, *Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses* (New York: 21/5/1997).

يمكن إثيوبيا أيضًا أن تحاجّ بأن المادة 5 من الاتفاقية تدعم موقفها[60]. وتقول المادة المذكورة إنه يُسمح للبلدان المتشاطئة التي تشترك في نهر دولي بالانتفاع من مياه النهر على نحو منصف ومعقول[61]. وتقول إحدى الحجج الرئيسة، التي تطرحها مصر لدعم حقها في مياه النيل، إن مصر انتفعت من مياه النهر تاريخيًا، ومن ثم فإن لها الحق في الاستمرار في استغلالها، وتسمى هذه مقاربة السبق في الاستغلال The Appropriation Approach، التي تمنح حق استغلال الموارد المائية الدولية للدولة الأولى التي انتفعت منها. وبالاعتماد على المادة 5 من الاتفاقية، يمكن إثيوبيا أن تقول إن القانون الدولي يرفض ضمنًا تطبيق مقاربة السبق في الاستغلال على المياه الدولية المشتركة[62]. بل لها أن تزعم أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية تدعم المقاربة المتشاطئة التي تسمح للدول المتشاطئة كلها التي تتقاسم المياه الدولية بالانتفاع منها على نحو متساوٍ، بديلًا من أن تستغل دولة أو دولتان الحصص الأكبر من الموارد.

وجدير بالذكر أنّ مواقع الدولتين قابلة للانعكاس، وأنه يمكنهما استخدام الإجراء الموضح في الشكل للقول إن إثيوبيا هي الدولة المتضررة، وإن مصر هي الدولة المصدَر. وهنا تكون إثيوبيا هي من تحاجّ بأن منعها من بناء السد وملء الخزان سيتسبب في ضرر ذي شأن؛ ويمكن مصر في المقابل أن تقول إن استغلالها لمياه النيل منصف ومعقول لا على أساس حقوقها التاريخية، بل بالاستناد إلى انتفاعها الكامل من التدفق الطبيعي لنهر النيل إلى أراضيها. وهكذا، يمكن أن تدعي الدولتان أنهما تضررتا ضررًا ذا شأن، واستنادًا إلى مفاوضاتهما، يمكنهما أن تجادلا بأنهما أوفتا بالتزامهما بتوخي العناية الواجبة وبأن سلوكهما منصف ومعقول. ومن ثم، يمكن أن تعمد كل منهما إلى تعويض الأخرى لضمان التوازن العادل بين المنافع والأضرار.

ثمة ما ينبغي أخذه في الحسبان، وهو أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لا تكون قابلة للتنفيذ إلّا إذا كانت البلدان المتشاطئة التي تشترك في المجرى المائي قد وافقت سلفًا على الاتفاقية أو قبلتها أو صدّقتها أو انضمّت إليها. وحتى يومنا هذا، لم توافق أي من الدول المتشاطئة في حوض نهر النيل على الاتفاقية أو قبلتها، أو صدّقتها، أو انضمت إليها، ومنها مصر والسودان، وهما دولتا المصب، وإثيوبيا التي هي إحدى دول المنبع الرئيسة. ما يعني أن مواد الاتفاقية المذكورة آنفًا ليست غير قابلة للتنفيذ على الدول الرئيسة المتنازعة على مياه نهر النيل فحسب، بل غير قابلة للتنفيذ في أي جزء من حوض النيل برمّته.

لنفترض في مقابل ذلك أن الاتفاقية الأممية صارت على نحو ما، قابلة للتنفيذ ومُلزمة في حوض النيل. فيكون السؤال في هذه الحالة هو: هل سيحلّ ذلك النزاعَ بين مصر وإثيوبيا؟ ونظرًا إلى أن المادتين الأساسيتين في الاتفاقية، وأعني بهما 5 و7، تدعمان بشدة الحجج القانونية التي يمكن مصر وإثيوبيا تقديمها، والمذكورة آنفًا، فإنه ما مِن مبدأ ملزم في الاتفاقية قد يفضي إلى حلٍّ للنزاع المصري - الإثيوبي على نهر النيل؛ وإذا كان ثمة من حل سلمي بين الدول المتنازعة، فعليها أن تبحث عنه في مكان آخر.

رابعًا: الاتفاقيات الدولية والنزاع على مياه النيل الشرقي

قد لا توفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية حلًا مُلزمًا للنزاع على مياة نهر النيل، لكنها شكّلت مصدر إلهام ساد المفاوضات التي يتوقّع أن تحلّ النزاع بين الدول.

أُسّست مبادرة حوض النيل في عام 1999، أي بعد عامين من صدور الاتفاقية السابقة، وشاركت فيها تسع دول متشاطئة في حوض النيل، بما في ذلك مصر وإثيوبيا. وقدّمت المبادرة "آلية مؤقتة لتعزيز التعاون وتحديد المشروعات الاستثمارية المشتركة المحتملة بين كل الدول المتشاطئة"[63]. لكن، بدلًا من أن تحفز مبادرة حوض النيل التعاون بين الدول المتشاطئة على نحو ما افتُرض، واصل العديد منها التنمية الأحادية الجانب على طول نهر النيل، بما في ذلك مصر والسودان وإثيوبيا[64]، وهو ما عوّق أيّ تعاون فعلي بين الدول.

استمرت محاولات الدول المُطلّة على نهر النيل لتعزيز التعاون وحلّ نزاعاتها المائية عقدًا بعد ذلك، حين وقّعت إثيوبيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا وكينيا "اتفاق الإطار التعاوني"، في 14 أيار/ مايو 2010، لتنمية موارد النيل، بغية تحقيق المنافع المشتركة[65]، بيد أن العدد لم يكن كافيًا لدخول الاتفاق حيّز التنفيذ؛ فقد كانت الدول المذكورة في حاجة إلى عضو موقِّع إضافي حتى يحدث ذلك[66]. وبحلول نهاية

60 Abebe.

61 United Nations, General Assembly.

62 Abebe.

63 A. Nicol & A. E. Cascão, "Against the Flow – New Power Dynamics and Upstream Mobilisation in the Nile Basin," *Review of African Political Economy*, vol. 38, no. 128 (2011), pp. 317-325.

64 Ibid.

65 Ibid.

66 Ibid.

أيار/ مايو كانت بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر والسودان قد امتنعت عن توقيع هذا الاتفاق.

اعترضت دولتا المصبّ، مصر والسودان على صياغة المادة 14 ب من الاتفاق التي يقول نصها: "ولذلك اتفقت دول حوض النيل [...] على العمل معًا لضمان تحقيق الأمن المائي واستدامته لجميع الدول، وعدم التأثير تأثيرًا ذا شأن في الأمن المائي لأي دولة من دول حوض النيل"[67]. وقد رغبتا في صياغتها على النحو الآتي: "والحيلولة دون التأثير سلبيًا في الأمن المائي والاستخدامات الحالية وحقوق أي دولة أخرى في حوض النيل"[68].

كانت إحدى المهمات الأساسية لمبادرة حوض النيل هي إنشاء إطار قانوني ومؤسسة تقبلها كل الدول المتشاطئة في حوض نهر النيل، بيد أن الخطابين القانوني والسياسي - المائي الذي أفضى إلى الصياغة النهائية لاتفاق الإطار التعاوني فشلا في تغيير توقعات مصر والسودان بشأن حقوقهما المائية في نهر النيل[69]. واستمر الجدل حول المادة 14 ب، واستنفدت عملية التفاوض العروض كلها التي كان يمكن أن تؤدي إلى بيان يرضي الأطراف، ما دفع دول المنبع إلى ضم المادة المتنازع بشأنها إلى النص الرئيس حتى تتمكّن من المضيّ قُدمًا لتشكيل "مفوضية حوض نهر النيل" بموجب اتفاق الإطار التعاوني، ومعالجة المسألة محل الخلاف[70].

رفضت مصر والسودان هذه الخطوة الأحادية الجانب؛ لأن بعض أحكام المسوّدة قُبل بقرار الغالبية، وليس بالإجماع[71]. وحُكم على مستقبل الاتفاق، بوصفه اتفاقًا على مستوى الحوض، بالفشل، حيث أصرّت مصر والسودان على ألّا تتعارض أحكام اتفاق الإطار التعاوني مع حقوقهما الراسخة بناءً على المعاهدات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية[72]. وهو ما لم تقبل به دول المنبع التي كان هدفها الرئيس من توقيع اتفاقية عنتيبي، في عام 2010، إعادة توزيع مياه النيل على نحوٍ يراعي الحقوق المائية لدول المنبع[73].

ولمّا لم تسفر المفاوضات والضغوط الدبلوماسية على مصر والسودان عن أي نتائج، فتحت دول المنبع اتفاق الإطار التعاوني للتوقيع[74]. ورفضت مصر والسودان هذه الخطوة، واتّهمتا الدول المتشاطئة بانتهاك أحكام مبادرة حوض النيل، حيث ينبغي اتخاذ القرارات بالإجماع وليس بالغالبية[75]. وتدهورت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإثيوبيا أكثر حين شرعت هذه الأخيرة في بناء سد النهضة على نهر النيل الأزرق[76]. ثم قرّرت مصر والسودان بعدها تجميد مشاركتهما في مبادرة حوض النيل لأنها، وبناءً على مطالبة دول المصب، فشلت في الاعتراف بحقوقهما التاريخية وسمحت لدول المنبع بالاستيلاء على مياه النيل من دون موافقتهما المسبقة[77].

أعاد السودان، في عام 2013، تنشيط عضويته في مبادرة حوض النيل. ولم تقم مصر بذلك إلّا في عام 2015، حين أعادت تقييم الوضع في ضوء التطورات الأخيرة[78]. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدولتين لا تزالان تصرّان على أن المهمة الأساسية لمبادرة حوض النيل ومنتدى التعاون المالي الأفريقي، بشأن الانتفاع المنصف، ينبغي لها أن تكون في سياق لا يؤثر في انتفاعهما وحقوقهما السابقة[79]، إضافة إلى استمرار إصرار مصر على أنها لن تقبل باتفاق الإطار التعاوني في صيغته الحالية.

وبقي دخول اتفاق الإطار التعاوني حيّز التنفيذ يواجه مستقبلًا قاتمًا[80]. فحتى يدخل حيّز التنفيذ، يجب أن تصدّقه ستّ دول[81]، في حين صدّقته حتى الآن أربع فقط، هي إثيوبيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا[82]. وتراجعت كينيا عن تعهّدها بالتصديق[83]، في حين أعلن

67 *Agreement on the Nile River Basin Cooperative Framework* (Entebbe, Uganda: 2010), accessed on 29/11/2022, at: https://tinyurl.com/5f5swx9h

68 Nicol & Cascão.

69 T. K. Woldetsadik, "The Nile Basin Initiative and the Cooperative Framework Agreement: Failing Institutional Enterprises? A Script in Legal History of the Diplomatic Confront (1993-2016)," *Mizan Law Review*, vol. 11, no. 1 (2017), pp. 196-228.

70 Ibid.

71 Ibid.

72 Ibid.

73 Andreas N. Angelakis et al., ""Water Conflicts: From Ancient to Modern Times and in the Future," *Sustainability*, vol. 13, no. 8 (2021).

74 Woldetsadik, "The Nile Basin Initiative and the Cooperative Framework Agreement."

75 Ibid.

76 Ibid.

77 Ibid.

78 Ibid.

79 Ibid.

80 Ibid.

81 S. M. Salman, "The Nile Basin Cooperative Framework Agreement: The Impasse is Breakable," *International Water Law Project Blog*, 19/6/2017, accessed on 29/11/2022, at: http://doha-institute.org/9wa3

82 *Agreement on the Nile River Basin Cooperative Framework*.
صدّقت إثيوبيا على اتفاقية الإطار التعاوني في 2013/6/13، ورواندا في 28 آب/ أغسطس 2013، وتنزانيا في 26 آذار/ مارس 2015، وأوغندا في 15 آب/ أغسطس 2019. ينظر: Ibid.

83 Woldetsadik, "The Nile Basin Initiative and the Cooperative Framework Agreement."
وقّعت كينيا اتفاقية الإطار التعاوني في 19 أيار/ مايو 2010، ينظر:
Agreement on the Nile River Basin Cooperative Framework.

جنوب السودان عن أنه سيصدّق الاتفاق[84]، لكنه لم يفعل بعد[85]. وانحازت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جانب مصر في معارضتها سدّ النهضة، ورفضت تصديق الاتفاق[86]، ولا يزال موقف بوروندي غامضًا[87]؛ إذ إنها وقّعت الاتفاق في عام 2011[88]، لكنها لم تقدّم أيّ إشارة عن نيّتها تصديقه.

خامسًا: سـدّ النهضة العظيم ونزاع النيل الشرقي

زادت العديد من العوامل الخلاف بين مصر وإثيوبيا بشأن مياه نهر النيل، منها القرار الأحادي الذي اتّخذته إثيوبيا ببناء سد النهضة. وقد بدأ إنشاء السد في عام 2011، لينطلق تشغيله في عام 2020[89]، بسعة قدرها 74 مليار متر مكعب من المياه، وقدرة مركبة على توليد 6450 ميغاوات من الكهرباء[90].

وبما أن مصر والسودان قد عارضتا فكرة بناء سد النهضة، فلم يتبقّ لهما ما يمكنهما فعله حالما انطلق البناء وفشل الضغط الدبلوماسي. لذلك وقّعت مصر والسودان وإثيوبيا، في 23 آذار/ مارس 2015، إعلان مبادئ سد النهضة، وهو ما بدّد بعض التوتر والمخاوف بشأنه[91]. وقد تضمّن إعلان المبادئ أحكامًا بشأن الانتفاع المنصف والمعقول الذي يحترم السيادة الإقليمية، وأحكامًا تتعلق بعدم إلحاق ضرر ذي شأن بالآخرين[92]، إضافة إلى تضمُّنه بندًا يخص التعاون في الملء الأول للسد وتشغيله، يقول إنّ: "الدول الثلاث، بروح التعاون، ستستفيد من النتائج النهائية للدراسات المشتركة [...] بغية الاتفاق على المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة بالملء الأول لسد النهضة، الذي سيغطي بالتوازي مع بنائه كل السيناريوهات المختلفة"[93]. لكنّ إثيوبيا تصرفت على نحو منفرد في ملء الخزان وتشغيل السد[94].

وقد رفضت مصر والسودان هذا الإجراء الأحادي الذي اتّخذته إثيوبيا، ودعت كلتاهما إلى توقيع اتفاق ملزم ينظم ملء السد وتشغيله[95]. وتجاهلت إثيوبيا دعوتهما إلى توقيع مثل هذا الاتفاق الملزم، لأنها تفضل مبادئ توجيهية غير ملزمة يمكن تعديلها في أيّ وقت[96]. وفي عام 2020، شرعت إثيوبيا في عملية التعبئة الأولى للخزان، وأكملت التعبئة الثالثة والأخيرة في آب/ أغسطس 2022[97]، إضافة إلى أنّ اثنتين من توربينات الطاقة الكهرومائية الثلاث عشرة هي قيد العمل الآن[98].

ليس واضحًا إذا ما كان النزاع سيتّجه إلى الحل السلمي أم إلى الصراع العسكري، في وقت أعربت مصر وإثيوبيا عن استعدادهما لخوض الحرب؛ إذ صرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأنه إذا أثّر السد في إمدادات المياه في مصر، فإن "المنطقة ستشهد 'انعدام استقرار لا يمكن تصوّره'"[99]. في حين صرح رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، بأنه "إذا كانت ثمة من حاجة لخوض الحرب، فيمكننا تجهيز الملايين" لحماية السد، "لكنه أمر إذا حدث، فلن يكون في مصلحة أحد"[100].

لا يعني ذلك أن الصراع العسكري أمرٌ لا مفرّ منه. فحين فشلت مصر والسودان في حل النزاع بمفردهما، لجأتا إلى القانون الدولي لحلّه، حيث طلب البلَدان من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التدخّل[101]. وعلى نحو ما ناقشنا في المبحث السابق، فقد قالت كل دولة إن سلوكها منصف ومعقول، وإن سلوك الدولة الأخرى يسبب لها ضررًا ذا شأن، وإن المبادئ الرئيسة في القانون الدولي للمياه، إضافة إلى أن مواد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، تدعم الحجج القانونية لكلتا الدولتين. لذلك أحال مجلس الأمن الأمر إلى الاتحاد الأفريقي ليأخذ

84 "South Sudan to Ratify Nile Basin CFA Soon," *Ethiopian News Agency*, 2/4/2021, accessed on 29/11/2022, at: http://doha-institute.org/YwsX

85 *Agreement on the Nile River Basin Cooperative Framework*.

86 Woldetsadik, "The Nile Basin Initiative and the Cooperative Framework Agreement."

87 Ibid.

88 *Agreement on the Nile River Basin Cooperative Framework*.

89 "The Grand Ethiopian Rennaissance Dam and Its Effect on Egypt," *The Borgen Project*, 3/9/2021, accessed on 29/11/2022, at: https://cutt.ly/lewxaW5v

90 "Ethiopia - Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD)," International Hydropower Association, 2017, accessed on 29/11/2022, at: https://cutt.ly/bewxazvQ

91 Pemunta et al.

92 *Agreement on Declaration of Principles between the Arab Republic of Egypt, the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Republic of the Sudan on The Grand Ethiopian Renaissance Dam Project (GERDP)* (Khartoum: 23/3/2015), accessed on 29/11/2022, at: https://cutt.ly/lewxatw6

93 Ibid.

94 Khalil Al-Anani, "The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Limited Options for a Resolution," Arab Center Washington DC, 16/9/2022, accessed on 29/11/2022, at: https://cutt.ly/newxpDnr

95 Ibid.

96 Ibid.

97 Ibid.

98 Ibid.

99 Ibid.

100 "Ethiopia PM: If There's A War with Egypt over The Dam, Millions Would Join," *Middle East Monitor*, 23/10/2019, accessed on 29/11/2022, at: https://cutt.ly/4ewxpEgh

101 Al-Anani.

زمام المبادرة في حل هذا النزاع[102]، محوّلًا إيّاه من نزاع قانوني إلى نزاع سياسي. أضف إلى ذلك، محاولات مصر والسودان الضغط في أروقة المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية للحصول على دعمهما في المفاوضات[103]، لكن هذه المحاولات تعرّضت للتقويض حين وافق وزير الخارجية الأميركي آنذاك، مايك بومبيو، على خطة وقف المساعدات الخارجية لإثيوبيا للضغط عليها حتى تتفاوض مع مصر والسودان[104].

خاتمة

يتّسم النزاع على المياه في حوض نهر النيل بين دول المصب، مصر والسودان، من ناحية، وإثيوبيا ودول المنبع الأخرى، من ناحية أخرى، بأنه معقد جدًّا. فمصر والسودان تصرّان على الاعتراف بحقوقهما المائية التاريخية، في حين تعتبر إثيوبيا، ومعها دول المنبع الأخرى، أنّ التخصيص التاريخي للحصص في مياه نهر النيل بناءً على المعاهدات الاستعمارية غير منصف، وتطالب بإعادة التوزيع المتساوي لها بين كل الدول المتشاطئة.

وعند النظر عن كثب في مبادئ القانون الدولي للمياه ومواد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، يمكن أن نلحظ أن كلا الجانبين يمكنه تقديم حجج قانونية صحيحة بناءً على المواد الأساسية للاتفاقية. أضف إلى ذلك أنّه ما مِن مبدأ في الاتفاقية يمنح وزنًا أكبر لحجج هذه الدولة على حساب حجج الأخرى. لذلك فمن غير المرجح أن يمثّل القانون الدولي السبيل لحل هذا النزاع.

لقد أثّر بناء سد النهضة العظيم في النزاع بأكثر من طريقة. فمن جهة، أدّى إلى تعقيد القضية، حيث اعتبرته مصر والسودان تهديدًا لحقوقهما المائية، ولأمنهما القومي بمعنى ما. وأُجبرت الدولتان، من جهة أخرى، على قبول الواقع، المتمثل في تنمية مياه المنبع، والعودة إلى طاولة المفاوضات، سعيًا خلف حل سلمي من شأنه أن يرضي جميع الأطراف المعنية ويعزز التعاون المستقبلي بشأن نهر النيل.

لا يبدو مستقبل التعاون بشأن نهر النيل واضحًا؛ والواقع أنّ نشوب صراع عسكري في المنطقة هو احتمال يلوح في الأفق؛ إذ أصدر البلدان مؤخرًا بيانات تهديد ضد بعضهما بعضًا. لكن الصراع المستقبلي قد لا يكون خيارًا حتميًّا؛ نظرًا إلى استمرار المفاوضات ومحاولات العثور على أرضية مشتركة للتوافق، ولا سيما أنّ الجانبين لا يزالان يفضّلان الحل السلمي. ونلفت هنا إلى أنّ الحل في هذه الحالة قد لا يكون قانونيًّا، بل سياسيًّا.

---

102 Ibid.

103 Ibid.

104 R. Gramer, "U.S. Halts some Foreign Assistance Funding to Ethiopia over Dam Dispute with Egypt, Sudan," *Foreign Policy*, 27/8/2020, accessed on 29/11/2022, at: https://cutt.ly/cewxpgqR

المراجع

Abdalla, I. H. "The 1959 Nile Waters Agreement in Sudanese-Egyptian Relations." *Middle Eastern Studies*. vol. 7, no. 3 (1971).

Abebe, D. "Egypt, Ethiopia, and the Nile: The Economics of International Water Law." *Chicago Journal of International Law*. vol. 15, no. 1 (2014).

Agreement on Declaration of Principles between the Arab Republic of Egypt, the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Republic of the Sudan on The Grand Ethiopian Renaissance Dam Project (GERDP). Khartoum: 23/3/2015. at: https://cutt.ly/lewxatw6

Agreement on the Nile River Basin Cooperative Framework. Entebbe, Uganda: 2010. at: https://tinyurl.com/5f5swx9h

Al-Anani, Khalil. "The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Limited Options for a Resolution." Arab Center Washington DC, 16/9/2022. at: https://cutt.ly/newxpDnr

Angelakis, Andreas N. et al. "Water Conflicts: From Ancient to Modern Times and in the Future." *Sustainability*. vol. 13, no. 8 (2021).

Awulachew, Seleshi Bekele, Matthew McCartney & Tammo Steinhaus. "Improved Water and Land Management in the Ethiopian Highlands and Its Impact on The Downstream Dependent on the Blue Nile." Paper Presented at the Ethiopia National Nile Development Forum. Addis Ababa, Ethiopia, 20-21/3/2008.

Batstone, R. K. "The Utilization of the Nile Waters." *International and Comparative Law Quarterly*. vol. 8, no. 3 (1959).

Dinar, A. et al. "Does Precipitation and Runoff Variability Affect Treaty Cooperation between States Sharing International Bilateral Rivers?" *Ecological Economics*. vol. 69, no. 12 (2010).

Dinar, S. & A. Dinar. *International Water Scarcity and Variability: Managing Resource Use Across Political Boundaries*. Oakland, CA: Univeristy of California Press, 2017.

Eidem, N. T., K. J. Fesler & A. T. Wolf. "Intranational Cooperation and Conflict over Freshwater: Examples from the Western United States." *Journal of Contemporary Water Research & Education*. vol. 147, no. 1 (2012).

"Ethiopia - Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD)." International Hydropower Association. 2017. at: https://cutt.ly/bewxazvQ

"Ethiopia PM: If There's A War with Egypt over The Dam, Millions Would Join." *Middle East Monitor*. 23/10/2019. at: https://cutt.ly/4ewxpEgh

Food and Agriculture Organization of the United Nations. "AQUASTAT - FAO's Global Information System on Water and Agriculture." 2019. at: http://www.fao.org/aquastat/en/

Gleditsch, N. P. et al. "Conflicts over Shared Rivers: Resource Scarcity or Fuzzy Boundaries?" *Political Geography*. vol. 25, no. 4 (2006).

Gramer, R. "U.S. Halts Some Foreign Assistance Funding to Ethiopia over Dam Dispute with Egypt, Sudan." *Foreign Policy*. 27/8/2020. at: https://cutt.ly/cewxpgqR

Ibrahim, A. M. "The Nile Basin Cooperative Framework Agreement: The Beginning of the End of Egyptian Hydro-Political Hegemony." *Missouri Environmental Law and Policy Review*. vol. 18, no. 2 (2011). at: https://cutt.ly/vewxdHIH

McCaffrey, Stephen C. *The Law of International Watercourses*. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press, 2019.

Nicol, A. & A. E. Cascão. "Against the Flow – New Power Dynamics and Upstream Mobilisation in the Nile

October 28, 1902]. Adis Ababa: 15/5/1902. at: http://doha-institute.org/lwoj

United Nations. *Vienna Convention on the Law of Treaties*. Vienna: 23/5/1969. at: https://cutt.ly/WewxfOas

"United Nations Vienna Convention on Succession of States in Respect of Treaties." *The American Journal of International Law*. vol. 72, no. 4 (1978). at: https://cutt.ly/pewxs4ZR

United Nations, General Assembly. *Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses*. New York: 21/5/1997.

Woldetsadik, T. K. "Anglo-Ethiopian Treaty on the Nile and the Tana Dam Concessions: A Script in Legal History of Ethiopia's Diplomatic Confront (1900-1956)." *Mizan Law Review*. vol. 8, no. 2 (2014).

_____. "The Nile Basin Initiative and the Cooperative Framework Agreement: Failing Institutional Enterprises? A Script in Legal History of the Diplomatic Confront (1993–2016)." *Mizan Law Review*. vol. 11, no. 1 (2017).

Wolf, A. T. "Conflict and Cooperation along International Waterways." *Water Policy*. vol. 1, no. 2 (1998).

World Food Program. "Climate Risk and Food Security in Ethiopia: Analysis of Climate Impacts on Food Security and Livelihoods." WFP, Climate Change Agriculture and Food Security, Grand Duché de Luxembourg & Government of Sweden (2014). at: http://doha-institute.org/WwiL

Yoffe, S., A. T. Wolf & M. Giordano. "Conflict and Cooperation over International Freshwater Resources: Indicators of Basins at Risk." *Journal of the American Water Resources Association*. vol. 39, no. 5 (2003).

Yousef, Sahar Farid. "Water Scarcity and Confict between Upstream and Downstream Riparian Countries." *Water Economics and Policy*. vol. 7, no. 3 (2021).

Basin." *Review of African Political Economy*. vol. 38, no. 128 (2011).

Pemunta, N. V. et al. "The Grand Ethiopian Renaissance Dam, Egyptian National Security, and Human and Food Security in the Nile River Basin." *Cogent Social Sciences*. vol. 7, no. 1 (2021).

Salman, Salman M. A. "The Helsinki Rules, the UN Watercourses Convention and the Berlin Rules: Perspectives on International Water Law." *Water Resources Development*. vol. 23 , no. 4 (2007).

_____. "The Nile Basin Cooperative Framework Agreement: A Peacefully Unfolding African Spring?" *Water International*. vol. 38, no. 1 (2013).

_____. "The Nile Basin Cooperative Framework Agreement: The Impasse is Breakable." *International Water Law Project Blog*. 19/6/2017. at: http://doha-institute.org/9wa3

Swain, A. "Challenges for Water Sharing in The Nile Basin: Changing Geo-politics and Changing Climate." *Hydrological Sciences Journal*. vol. 56, no. 4 (2011).

"The Grand Ethiopian Rennaissance Dam and Its Effect on Egypt." *The Borgen Project*. 3/9/2021. at: https://cutt.ly/lewxaW5v

Tir, J. & J. T. Ackerman. "Politics of Formalized River Cooperation." *Journal of Peace Research*. vol. 46, no. 5 (2009).

Toset, Hans Petter Wollebæk, Nils Petter Gleditsch & Håvard Hegre. "Shared Rivers and Interstate Conflict." *Political Geography*. vol. 19, no. 8 (November 2000).

Treaties between The United Kingdom and Ethiopia, and between United Kingdom, Italy, and Ethiopia, Relative to the Frontiers between The Sudan, Ethiopia, and Eritrea. Signed at Adis Ababa, May 15, 1902 [Ratifications delivered at Adis Ababa,

المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/HKXN5310

القبول Accepted
2023-8-24

التعديل Revised
2023-7-1

التسلم Received
2023-5-7

إبراهيم المرشيد | Brahim Elmorchid*
الحسين شكراني | Elhoucine Chougrani**
إبراهيم منصوري | Brahim Mansouri***

نحو بناء مؤشر إحصائي لقياس الثقافة السياسية في البلدان العربية: أيّ منهجية في حقل العلوم السياسية؟

Towards Constructing a Statistical Index to Measure Political Culture in Arab Countries: Which Methodology to Use in the Field of Political Sciences?

تهدف الدراسة إلى البحث في إشكالية بناء مؤشر إحصائي لقياس مستوى الثقافة السياسية في البلدان العربية، اعتمادًا على التثليث المنهجي؛ أي استعمال أكثر من أداة لمعالجة خصائص الثقافة السياسية والعناصر المكونة لها، وكذا جمع البيانات وتصنيفها وتحديد الأسلوب الإحصائي الأمثل لحساب المؤشرات الفرعية مع التركيز على القياس الكمّي. وبالنظر إلى نتائج الدراسة الاستكشافية، تبين أن مستوى مؤشرَي الثقافة السياسية في بعديه المعرفي والشعوري أقل بقليل من المتوسط (50 نقطة من 100)، وهي نتيجة مشجّعة في سياق يتسم بضعف المستوى التعليمي وتمركز الساكنة في الأرياف. في المقابل، سجّل مؤشر الثقافة السياسية في بعده التقييمي نتيجةً متدنية نوعًا ما (37 نقطة من 100)، وهو ما يعكس نوعًا من عدم الاهتمام بإصدار الأحكام والمواقف تجاه المؤسسات والقضايا السياسية في مجتمع الدراسة.

كلمات مفتاحية: الثقافة السياسية، المؤشر الإحصائي، القياس، المغرب، البلدان العربية.

The study aims to investigating the matter of constructing a statistical index to measure the level of political culture in the Arab countries, based on methodological triangulation; that is, using more than one tool to identify the characteristics of political culture and its component elements, as well as collecting and classifying data and determining the optimal statistical method to calculate the sub-indices with a focus on quantitative measurement. Depending on the results of the exploratory study, the level of the political culture indicators in concerning the cognitive and affective dimensions is slightly below average (50 points out of 100), which is an encouraging outcome in a context characterized by low educational level and rural concentration. On the other hand, the political culture index concerning the evaluative dimension recorded a rather low score (37 points out of 100), reflecting an insufficiency of interest in making judgments and attitudes towards political institutions and issues in the community study.

Keywords: Political Culture, Statistical Index, Measurement, Morocco, Arab Countries.

* أستاذ الاقتصاد السياسي، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.
Professor of Political Economy, University Cadi Ayyad, Marrakesh, Morocco (Corresponding Author).
Email: morchid_brahim@yahoo.fr

** أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.
Professor of International Relations, University Cadi Ayyad, Marrakesh, Morocco. Email: chougranielhoucine1@gmail.com

*** أستاذ الاقتصاد السياسي، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.
Professor of Political Economy, University Cadi Ayyad, Marrakesh, Morocco. Email: brmansouri@yahoo.fr

مقدمة

يُعدّ قياس الثقافة السياسية من بين الإشكاليات البحثية التي استأثرت باهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية عامة، والعلوم السياسية خاصة. لكن هذا الاهتمام ظل مرتبطًا، في المقام الأول، بحالة الدول الغربية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى مقاربة هذه الإشكالية في السياق العربي من خلال بناء مؤشر مركّب لقياس درجة "استيعاب" الثقافة السياسية بوصفها متغيرًا مستقلًا متعدد الأبعاد وشكلًا من أشكال ثقافة المجتمع العربي إجمالًا. وبخلاف العلوم الحقة التي تتأسس على البيانات القابلة للتكميم والعلاقات السّببية، فإن القياس في علم السياسة[1] يتطلب تحديد متغيرات كثيرة وتفعيلها من أجل بلورة مؤشرات دقيقة تسمح بتحليل المعطيات وتقييمها. وقد يستوجب الأمر حذرًا من الباحث، نظرًا إلى ارتباط الثقافة السياسية بالقيم والرموز والتّمثلات الاجتماعية عن طبيعة النظام السياسي وبنيته ومؤسساته، وهو ما يُصَعّب من مهمة المفاضلة بين التفاوتات التي قد تنتج من المؤشرات وثبات القياس Reliability، وذلك باستخدام القياس ذاته في مراحل لاحقة، وتداخل ذلك مع صدقية التنبؤ Predictive Validity. فالمؤشرات يجب أن تتأسس على النظرية (التأطير النظري) وملاحظة الظواهر عمليًا في آن واحد.

وبما أن الثقافة السياسية تشكّل إحدى الدعائم المساندة للنظام الديمقراطي، فإن قياسها قد يعود بالفائدة على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية في المنطقة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة الثقافة السياسية تختلف من إطار سياسي معيّن إلى آخر، وهذا الاختلاف يولّد التأثير الإيجابي أو السلبي في طبيعة النظام السياسي عمومًا. ومن هنا، ينبع السؤال المتعلق بمدى استيعاب الأفراد وفهمهم للثقافة السياسية وما يترتب على ذلك من رغبتهم في المشاركة في صنع القرار والتأثير في سياسات الدولة وتشريعاتها، وفي مناحي الحياة السياسية والاجتماعية إجمالًا.

وخلافًا للدراسات التي تهتم أساسًا بالقياس النوعي Qualitative Measurement للثقافة السياسية من أجل تصنيف أشكال الثقافات السياسية المتعددة، فإن هذه الدراسة تركّز على القياس الكمي Quantitative Measurement؛ أي قياس درجة فهم الثقافة السياسية واستيعابها، التي تراوح بين الطّموح إلى مستويات عالية من تغيير الوضع السياسي والمشاركة السياسية الإيجابية من جهة، ومستويات عدم الاهتمام (أو الممانعة أحيانًا) التي تقف حجر عثرة أمام إحداث التغيير المنشود من جهة أخرى. فإلى أيّ حدّ يمكن إنجاز قياس مستوى الثقافة السياسية في سياق مجتمعي عربي يتّسم بالتعقُّد والانقسامات؟ وما أنجع منهجية يمكن الاعتماد عليها لتحديد المعايير والشروط الموضوعية لقياس هذه الثقافة في البلدان العربية؟ وما الخطوات الإجرائية/ الإحصائية التي ينبغي اتباعها للتحقق من مدى دقّة المؤشرات الفرعية والمؤشر العام المحصل عليه، وموثوقيتها؟ وما النتائج الأولية لاختبار هذا المؤشّر على حالة المغرب مثالًا؟ وأخيرًا، واعتمادًا على نتائج هذه الدراسة الاستكشافية، إلى أيّ حدٍّ يمكن تعميم تطبيق المؤشر العام المصوغ على مجموع البلدان العربية في أفق مشروع بحثي أوسع؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، نعتمد على التثليث المنهجي؛ أي استخدام أكثر من أداة وطريقة لتحديد خصائص الثقافة السياسية والعناصر المكونة لها، وكذا جمع البيانات وتصنيفها وتحديد الأسلوب الإحصائي الأمثل لحساب المؤشرات الفرعية، ومن ثمة حساب المؤشر العام المركّب. فمن جهة، نحاول مراجعة نظريات العلوم السياسية من أجل تحديد مختلف العناصر المكونة للثقافة السياسية، ومن جهة أخرى، نعمل على صياغة منهجية ملائمة لبناء مؤشّر إحصائي يقيس درجة فهم القيم المعززة للثقافة السياسية واستيعابها، مع مراعاة الأبعاد المتعلقة بما هو فكري وعاطفي/ انفعالي وتقييمي.

> صحيح أن بناء مؤشّر مركّب لقياس الثقافة السياسية يُعّد تمرينًا صعبًا، نظرًا إلى الطبيعة المركّبة للثقافة السياسية والمتغيرات التي تشكّلها وتؤثّر فيها، خاصة الأخلاق والدين، أو العلاقة بين المقدّس والسياسي، ودور البنى الاجتماعية (القبيلة مثلًا) وتشابك النسيج الاجتماعي للأقليات والإثنيات، لكن هذا التمرين ضروري ليس لأسباب علمية فحسب، بل أيضًا لتوجيه استراتيجيات صنّاع السياسات العامة وتحسيس بقية الفاعلين المعنيين بالشأن السياسي في المنطقة العربية، بهدف خلق الشروط المناسبة لتعزيز الثقافة السياسية القائمة على المشاركة في الشأن العام

1 إن المنطق الذي يمكن أن يتحكم في القياس هو محاكاة ما يجري في حقول العلوم الدقيقة/ الحقة؛ بمعنى أن ما يحكم العلوم السياسية الكمية هو الاقتناع بإمكانية تحقيق الصرامة العلمية نفسها التي تميز العلوم الدقيقة.

صحيح أن بناء مؤشّر مركّب لقياس الثقافة السياسية يُعّد تمرينًا صعبًا، نظرًا إلى الطبيعة المركّبة للثقافة السياسية والمتغيرات التي تشكّلها وتؤثّر فيها، خاصة الأخلاق والدين، أو العلاقة بين المقدّس والسياسي، ودور البنى الاجتماعية (القبيلة مثلًا) وتشابك النسيج الاجتماعي للأقليات والإثنيات، لكن هذا التمرين ضروري ليس لأسباب علمية فحسب، بل أيضًا لتوجيه استراتيجيات صنّاع السياسات العامة وتحسيس بقية الفاعلين المعنيين بالشأن السياسي في المنطقة العربية، بهدف خلق الشروط المناسبة لتعزيز الثقافة السياسية القائمة على المشاركة في الشأن العام.

لا ننطلق في هذه الدراسة من فراغ، بل نستأنس بالمناهج التي اعتمدها بعض الباحثين والمنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث لبناء المؤشرات. ومن بين هذه المؤشّرات نذكر **المؤشّر العربي** لقياس الرأي العام العربي في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية الذي ينفذه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومؤشّر الحرية في العالم الذي تصدره منظمة "فريدوم هاوس" Freedom House الأميركية الذي يُصنف الدول بناءً على تفاوت الحقوق السياسية والحريات المدنية، ومؤشر الديمقراطية الذي تصدره وحدة الاستخبارات الاقتصادية Economist Intelligence Unit في مجلة **ذي إيكونوميست** البريطانية، ومؤشر مدركات الفساد السنوي الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية Transparency International، ومؤشر حرية الصحافة الذي تنشره منظمة "مراسلون بلا حدود" الفرنسية Reporters Sans Frontières، ومؤشر "مو إبراهيم" Mo Ibrahim للحكم الرشيد الذي تُصدره مؤسسة محمد إبراهيم الأفريقية.

تعدّ عملية جمع البيانات إحدى الخطوات الأساسية في منهجية اختبار أيّ مؤشر مركّب لقياس الثقافة السياسية، وهنا لا بد من الإشارة إلى وجود قواعد بيانات مفيدة ساهمت في بنائها بعضُ مراكز الأبحاث العربية والدولية، مثل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات وشبكة الباروميتر العربي Arab Barometer ورابطة مسح القيم العالمي. لكن على الرغم من أهميتها، فإننا ارتأينا عدم استغلال هذه القواعد كاملةً والاكتفاء بالاسترشاد بجزء من فقرات استبياناتها قصد صياغة استبيان خاص بالثقافة السياسية يُستعمل لجمع بيانات أولية. ويمكن تبرير هذا الخيار بأن قواعد البيانات الثانوية المذكورة لا تحيط بأبعاد الثقافة السياسية كافة، فضلًا عن أن بناءها جرى استنادًا إلى استطلاعات رأي همّت عمومًا التوجهات والقيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطنين. وبما أن ترامي أطراف الوطن العربي، من المحيط إلى الخليج، لا يمكّننا من الحصول على البيانات الأولية الضرورية كافة لاختبار المؤشر المصوغ وتطبيقه، فسنكتفي، في إطار هذه الدراسة ذات الطابع الاستكشافي، بقياس الثقافة السياسية في حالة المغرب.

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث. يتناول المبحث الأول الإطار النظري والإمبريقي لقياس الثقافة السياسية، في حين يقدّم المبحث الثاني الإطار المنهجي لبناء المؤشر المركّب لقياس درجة استيعاب القيم المعززة للثقافة السياسية وفهمها، أما المبحث الثالث فيعرض نتائج تطبيق المؤشر العام المصوغ على عينة من المواطنين المغاربة في إطار دراسة ذات طابع استكشافي. وفي الأخير، تناقش الخاتمة أبعاد نتائج البحث وتقديم مقترحات من شأنها توسيع نطاق تطبيق منهجيتنا ليشمل الدول العربية كافة، في أفق مشروع بحثي أوسع.

أولًا: الإطار النظري والإمبريقي لقياس الثقافة السياسية

يناقش هذا المبحث سبل تشكّل قياس الثقافة السياسية والجهود النقدية في هذا المجال، ثم يفحص أبرز الأدبيات الإمبريقية التي اهتمت بقياس الثقافة السياسية في سياقات مختلفة.

1. قياس الثقافة السياسية بين التّشكل والنّقد

يعدّ دانييل إيلازار من الرواد الذين اهتموا بقياس الثقافة السياسية في جانبها النوعي؛ أي من حيث المضمون[2]، ما سمح له بتصنيف الولايات الأميركية إلى ثلاث فئات أساسية: الولايات ذات الثقافة الأخلاقية Moralistic Culture، والولايات ذات الثقافة الفردية Totraditionalistic Culture، والولايات ذات الثقافة التقليدية Traditionalistic Culture. لكن تصنيفه هذا لم يحظَ بإجماع الباحثين المهتمين بالموضوع. فإذا كان البعض، مثل روبرت إيريكسون وزميليه[3] وجويل ليسكي[4]، يدعمون هذا التصور بناءً على دراسات تجريبية محددة، فإنّ آخرين وجّهوا انتقادات حادة إلى إيلازار، معتبرين أن مقاربته لقياس الثقافة السياسية لا تستند إلى بيانات إمبريقية صلبة، بل تعتمد إلى حد بعيد على المقابلات والملاحظات الميدانية والأدبيات الأكاديمية المعنيّة بمنطقة الدراسة (الولايات الأميركية)

2 Daniel Elazar, *American Federalism: A View from the States* (New York: Thomas Y. Crowell, 1966).

3 Robert S. Erikson, Gerald C. Wright & John P. McIver, *Statehouse Democracy: Public Opinion and Policy in* the *American States* (New York: Cambridge University Press, 1994).

4 Joel Lieske, "Regional Subcultures of the United States," *The Journal of Politics*, vol. 55, no. 4 (November 1993), pp. 888-913.

والهويات العرقية والدينية. ومن بين نقاده، نذكر إيرا شاركانسكي[5] وشارل جونسون[6] وستيفين كوفين وكريستوفر موسولف[7]. فعلى سبيل المثال، يرى شاركانسكي أن المقاربة الخطية التي تبنّاها إيلازار تخلط بين مستويات أنماط هذه الثقافات مع ما يترتب على ذلك من صعوبة قياس درجة عِلميتها Scientific Validity Test[8]. وتبعًا لذلك، حاول إعادة رسم خريطة "توزيع الثقافات السياسية داخل الولايات الأميركية" التي صممها إيلازار من خلال قياس مستويات هذه الثقافة، وذلك بمنح الولايات الأميركية قيمًا عددية بناءً على موقعها النسبي على سُلّم من 1 إلى 9 نقاط Bernouilli's Scale، حيث تتوافق النقط الدنيا مع الثقافات الأخلاقية، والنقط العليا مع الثقافات التقليدية، والنقط الوسطى مع الثقافة الفردية.

استخدم عدد من الباحثين مؤشر شاركانسكي لعام 1969 لقياس الثقافة السياسية في السياق الأميركي، كان من أبرزهم: فريدريك ويرت[9]، وباتريك فيشير[10]، وجيفري مونداك وداماتيس كانتش[11]. وعلى الرغم من الاهتمام الذي حظي به مؤشر شاركانسكي، فإنه تعرّض لعدّة انتقادات، أهمها أن بُعده الأحادي لا يسمح بالحفاظ على فكرة وجود ثلاث ثقافات منفصلة[12]. في حين حدد غابرييل ألموند وسيدني فيربا، في كتابهما المشترك الصادر عام 1963، **الثقافة المدنية**، أربعة عناصر لقياس الثقافة السياسية، هي[13]:

بنية النظام System Structure: تشمل الموقع والتاريخ والشكل الدستوري والمساحة، وغير ذلك.

المدخلات Inputs: تشمل الأفراد والجماعات والبُنى والعمليات السياسية التي من خلالها يجري التعبير عن المطالب المختلفة وتقديمها إلى السّلطات لتحويلها إلى سياسات عامة وقرارات ملزمة.

المخرجات Ouputs: تتضمن كيفية إنفاذ السياسات العامة في المجتمع وماهية البُنى التي تقوم بهذه العملية.

الذات Self: تشمل مدى إدراك الفرد دوره في الحياة السياسية، ومدى معرفته حقوقه وواجباته وقدراته، وماهية المعايير التي يستخدمها لتكوين آرائه حول النظام السياسي وتقييمه لجوانبه المختلفة.

وبناءً على هذه العناصر، حدد ألموند وفيربا أنماط الثقافة السياسية بحسب استجابة الأفراد للنظام السياسي، حيث تشير القيمة (1) إلى وجود استجابة، والقيمة (0) إلى غيابها (الجدول 1).

الجدول (1)
أنماط الثقافة السياسية بحسب ألموند وفيربا

	النظام بوصفه هدفًا عامًا	المدخلات	المخرجات	الذات بوصفها مشاركًا فاعلًا
ثقافة محدودة	0	0	0	0
ثقافة رعوية	1	0	1	0
ثقافة مشاركة	1	1	1	1

المصدر:
Gabriel Almond & Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (London: Princeton University Press, 1963), p. 16.

يتجلى النمط الأول في الثقافة السياسية التقليدية أو الضيقة Parochial Political Culture؛ إذ تنعدم استجابة الأفراد للنظام السياسي (كل المتغيرات تأخذ قيمة 0)، حيث يفتقد الأفراد الوعي تجاه النظام السياسي، فهم يجهلون مفهوم الدولة الوطنية State-Nation ويتّجهون نحو النظم الفرعية المحدودة مثل القرية والقبيلة. وفي هذه الحالة، تقابل الثقافة السياسية الوطنية الثقافات السياسية المحلية. ويُشكّل تجزئة الثقافة السياسية إلى ثقافات سياسية فرعية عنصرًا مميزًا للأنظمة السّائرة في طريق النمو. ولم تسلم بعض الأنظمة

5 Ira Sharkansky, "The Utility of Elazar's Political Culture: A Research Note," *Polity*, vol. 2, no. 1 (1969), pp. 66-83.

6 Charles A. Johnson, "Political Culture in American States: Elazar's Formulation Examined," *American Journal of Political Science*, vol. 20, no. 3 (August 1976), pp. 491-509.

7 Steven G. Koven & Christopher Mausolff, "The Influence of Political Culture on State Budgets: Another Look at Elazar's Formulation," *The American Review of Public Administration*, vol. 32, no. 1 (2002), pp. 66-77.

8 Sharkansky, p. 66.

9 Frederick Wirt, "Does Control Follow the Dollar? School Policy, State-Local Linkages, and Political Culture," *Publius: The Journal of Federalism*, vol. 10, no. 2 (Spring 1980), pp. 69-88.

10 Patrick Fisher, "State Political Culture and Support for Obama in the 2008 Democratic Presidential Primaries," *The Social Science Journal*, vol. 47, no. 3 (2010), pp. 699-709.

11 Jeffery Mondak & Damatys Canache, "Personality and Political Culture in the American States," *Political Research Quarterly*, vol. 67, no. 1 (2014), pp. 26-41.

12 David R. Morgan & Sheilah S. Watson, "Political Culture, Political System Characteristics, and Public Policies among the American States," *Publius: The Journal of Federalism*, vol. 21, no. 2 (Spring 1991), p. 32.

13 Gabriel Almond & Sidney Verba, *The Civic Culture, Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963), pp. 16-17.

الديمقراطية من وجود ثقافات وتقاليد سياسية محلية، وقد تكون هذه الثقافات الثانوية محددة للاستقلال، مثل حالة كورسيكا[14].

أما الثقافة السياسية الرعوية، أو ثقافة الخضوع Subjection Political Culture، فتتجسد في استجابة الأفراد للنظام السياسي جزئيًا (يأخذ متغيران قيمة 0، في حين يأخذ الآخران قيمة 1)، حيث يعتقد الأفراد أن ولي الأمر هو الحاكم الناهي، وهو أدرى بمصالح الرعية. فتطغى شخصنة السّلطة، ويتّحد الحاكم والمؤسسات في شخص واحد. وبما أن الحاكم هو صانع القرار ومنفّذه، فإن هذا يُعوق بناء المؤسسات الديمقراطية ويخلق أجواءً من الفوضى؛ فتنشأ ثقافة رعوية تنظر إلى الحاكم بوصفه صاحب الفضل والإحسان والخير على الرعايا (عوضًا عن أن يكون المواطنون فاعلين في دولة القانون). ومن ثم يجري تبرير التسلط وتغيب روح المبادرة، مع القبول بنسق المصالح الضيقة وبالتمايز والإقصاء الاجتماعيَّين. وبناءً عليه، ليست الثقافة السياسية الرعوية سوى تجميع للثقافات السياسية المحلية المستندة إلى القرية والعشيرة والدين وغيره، وقد يعني ذلك غياب ثقافة سياسية وطنية بالمعنى الصحيح للكلمة[15].

أخيرًا، تأتي الثقافة السياسية القائمة على المشاركة Participant Political Culture، حيث تكون استجابة الأفراد للنظام السياسي كاملة (تأخذ كل المتغيرات قيمة 1)، وهنا تؤثّر الثقافة السياسية، على نحو وازن، في علاقة الفرد بالعمل السياسي؛ فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء القومي والمواطنة المسؤولة، وهنا يُتوقّع أن يشارك الفرد في الحياة العامة، وأن يسهم طواعية في النهوض بمجتمعه[16] (ينظر الإطار المنهجي لبناء المؤشرات). والثقافة السياسية القائمة على المشاركة هي ميزة الأنظمة الديمقراطية[17]؛ حيث تفترض الحكامة توسيع المشاركة في اتخاذ القرارات وبلورة السياسات بتحويل وظائف الدولة للفاعلين غير الدول. ويدلّ هذا التّغيُّر في الأدوار على إرادة إدماج المجتمع المدني (تعدّد المنظمات المدنية والاجتماعية) في صنع سياسات تخصيص الموارد Allocation of Resources[18]. ويكون المواطنون المسؤولون/ الملتزمون أكثر كفاءة في ممارسة الرقابة على تطبيق السياسات العامة[19].

تعتبر هذه الأنماط الثلاثة مثاليةً بامتياز، فالحدود بينها غير واضحة المعالم، وهو ما اعترف به ألموند وفيربا. فالثقافة الضيقة مثلًا قد تكون أيضًا رعوية، وقد تتضمن الأخيرة بعض خصائص الثقافة القائمة على المشاركة. وقد يثير تقسيم ألموند وفيربا إشكالية ثبات كل نمط على حدة، علمًا أن الثقافة السياسية تتسم بالحركية Mobility، فهي تتشكّل ويُعاد تشكيلها باستمرار.

2. قياس الثقافة السياسية: قراءة في الأدبيات

حاول والتر روزنباوم[20] قياس الثقافة السياسية معتمدًا على معيار النفعية؛ ما مكّنه من تحديد نوعين من الثقافات: الثقافة السياسية المتكاملة، والثقافة السياسية المفتّتة. يُعبّر النمط الأول عن التوجهات السياسية الإيجابية للأفراد تجاه النظام السياسي ودورهم في المجتمع، وهم على ثقة بالآخرين ومستعدون للتعاون معهم بما يخدم الصالح العام. أما في النمط الثاني، فتكون لدى الأفراد توجهات سياسية واجتماعية سلبية، حيث تنعدم لديهم الثقة بالآخرين ويشعرون بالاغتراب في مجتمعهم، ويسعون لتحقيق المصالح الشخصية على حساب المنفعة العامة.

أما توماس دينك، وهنريك سيروب كريستنسن، ودانيال بيرغ[21] فقد ساهموا في إثراء القياس النوعي أو النمطي الذي يركّز على مضمون الرصيد المعرفي والرمزي لدى الأفراد. وقد وقع اختيارهم على ثلاثة متغيرات رئيسة لبناء مؤشر الثقافة السياسية، هي: مستوى الثقة بالبرلمان، ومستوى الثقة بالسياسيين، ومستوى الثقة بالأحزاب السياسية. وقد أبرز هؤلاء الحاجة إلى مراجعة العلاقة بين الثقافة السياسية واستقرار الديمقراطية، ووجود شروط ثقافية لخلق الديمقراطيات المستقرة. واعتمدوا على سُلّم تقييم من 0 إلى 10. ومزجوا بين بُعدين أساسيين لبناء مصفوفة الثقافات السياسية

14 Roger-Gérard Schwartzenberg, *Sociologie politique: Éléments de science politique* (Paris: Editions Montchrestien, 1977), p. 147.

15 موريس دوفيرجيه، **علم اجتماع السياسة**، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001)، ص 93.

16 كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987)، ص 161.

17 Dominique Chagnollaud, *Science politique* (Paris: Ed. Dalloz, 2000), p. 102.

18 John Harriss, "La dimension politique du développement," in: Henry Veltmeyer & Nasser Ary Tanimoune (dir.), *Des outils pour le changement: Une approche critique en études du développement* (Ottawa, Canada: Les Presses de l'Université d'Ottawa, 2015), p. 129.

19 Mark Tessler & Eleanor Gao, "La démocratie et les orientations de la culture politique des citoyens ordinaires: Typologie pour le monde arabe et peut-être pour d'autres régions," *Revue internationale des sciences sociales*, vol. 2, no. 192 (2007), p. 222.

20 Walter A. Rosenbaum, *Political Culture*, Basic Concepts in Political Science (New York: Praeger publishers, 1975), pp. 52-53.

21 Thomas Denk, Henrik Serup Christensen & Daniel Bergh, "The Composition of Political Culture: A Study of 25 European Democracies," *Studies in Comparative International Development*, vol. 50, no. 3 (2015), pp. 358- 377.

الفرعية، هما: التوجه نحو النظام السياسي، والتوجه نحو الدور السياسي للمواطن (ينظر الجدول 2).

الجدول (2)
أنماط الثقافة السياسية عند دينك وكريستنسن وبيرغ

	التوجه الإيجابي نحو الدور السياسي للمواطن	التوجه السلبي نحو الدور السياسي للمواطن
تقييم إيجابي للنظام السياسي	مواطن مدني	مواطن شبح
تقييم سلبي للنظام السياسي	مواطن ناقد	مواطن محبط

المصدر:
Thomas Denk, Henrik Serup Christensen & Daniel Bergh, "The Composition of Political Culture: A Study of 25 European Democracies," *Studies in Comparative International Development*, vol. 50, no. 3 (2015), p. 8.

وإذا كانت الثقافة السياسية التي تساهم في إنتاج المواطن المدني Civic Citizen هي المرجع المنشود، فقد حدّد لها دينك وكريستنسن وبيرغ ثلاثة بدائل، هي: الثقافة المنتجة للمواطن الناقد Critical Citizen، والثقافة المنتجة للمواطن الشبح Stealth Citizen، والثقافة المنتجة للمواطن المحبط Disenchanted Citizen.

في حين قدّم أمير مالكي، وعلي محمد جوادي، ويعقوب أحمدي[22] دراسة إمبريقية قيّمة عن قياس الثقافة السياسية لدى الإيرانيين المقيمين في مدينة طهران (في عام 2018)، اعتمادًا على المنهجية التي طوّرها ألموند وفيربا. وصمموا استبيانًا شمل 612 مواطنًا إيرانيًا، وينطوي على أحد عشر مكوّنًا Components هي: المشاركة المدنية، والثقة بالآخرين، والاهتمام السياسي، ونجاعة السياسة الداخلية، والمساواة بين الجنسين، والمعرفة السياسية، والتّسامح السياسي، والقبول بالسّلطوية، والقبول بالديمقراطية، والموقف من النظام الديمقراطي، وأخيرًا الرضا عن الديمقراطية. وبيّنت الدراسة أن مستوى الثقافة السياسية عند المستجيبين سَجّل قيمة أقل من المتوسط؛ ما يعني أنها ذات طابع تقليدي ضيق، بحسب مؤشر ألموند وفيربا.

22 Amir Maleki, Alimohammad Javadi & Yaughoub Ahmadi, "Political Culture: A Survey in the City of Tehran," *The International Journal of Humanities*, vol. 25, no. 2 (Winter 2018), pp. 61-76.

من ناحية أخرى، تدرج مجلة **ذي إيكونوميست** *The Economist*، منذ عام 2006، الثقافة السياسية ضمن الفئات الفرعية الخمس المتضمَّنة في مؤشر الديمقراطية، غير أن هذا التمرين تشوبه، في نظرنا، بعض النواقص ذات الطبيعة الإحصائية والإجرائية. فمن جهة، لا تَبرز الثقافة السياسية في المعادلة بوصفها عنصرًا مستقلًا له مميزاته وأهميته الخاصة، ومن جهة أخرى يجري تقييم متغير الثقافة السياسية على أساس إجابات يقدّمها خبراء بشأن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالثقافة السياسية، مثل درجة التأييد الشعبي للديمقراطية، وتصورات الحكومة التكنوقراطية، وتصورات الحكم العسكري، وتصورات القيادة. ويعني هذا أن التقييم يستثني الأفراد المعنيين مباشرة بالموضوع، ويجري حصريًا بواسطة بيانات كيفية تُجمَع اعتمادًا على دراسة استقصائية موجّهة إلى عينة غير مريحة/ أو غير مرغوب فيها من الخبراء.

ومنذ عام 1981، تساهم رابطة مسح القيم العالمي World Values Survey Association، التي أسّسها رونالد إنغلهارت، في إثراء النقاش بشأن قياس الثقافة السياسية من خلال إجراء دراسات استقصائية دورية تغطي معظم دول العالم (92 دولة خلال الفترة 2017-2022)[23]. وتروم هذه الدراسات استكشاف التغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تحدث داخل المجتمعات، ومدى تأثيرها في قيم الأفراد ومعتقداتهم، حيث يحظى موضوع الثقافة السياسية بـ 25 من بين 290 سؤالًا يتضمنها الاستبيان. وقد استفاد إنغلهارت، رفقة كرسيستيان ويلز[24]، من قاعدة البيانات الميدانية المتاحة لإنجاز دراسة متميزة حددت مجموعة من التوجهات والمعتقدات والقيم المختلفة التي يحملها الأفراد، والتي تشكل الثقافة السياسية المساندة للديمقراطية، وصاغاها في ثلاث مقاربات: مقاربة الشرعية The Legitimacy Approach التي تركز على تقييم الثقة بالمؤسسات ومدى الالتزام بدعم الديمقراطية، والمقاربة الجماعاتية The Communitarian Approach التي تركّز على النشاط التطوعي في جمعيات أهلية والثقة الاجتماعية المتبادلة والامتثال الطوعي للقواعد الجاري العمل بها، ومقاربة التنمية البشرية The Human Development Approach التي تركّز على قيم التعبير عن الذات، لا سيما التطلع نحو الحرية وتوقيع العرائض والرضا عن الحياة.

23 ينظر موقع المسح:
World Values Survey, accessed on 1/9/2023, at: https://cutt.ly/dee85myQ

24 Ronald Inglehart & Christian Welzel, *Modernization, Cultural Change and Democracy: The Human Development Sequence* (New York: Cambridge University Press, 2005).

وقد ألهم إنغلهارت وويلز باحثين آخرين تناولوا قياس الثقافة السياسية في سياقات مختلفة. ومن بين هؤلاء خوسيه إدواردو خورخي[25] الذي بنى مؤشرًا لقياس الثقافة السياسية في الأرجنتين يشمل خمسة مكونات مستمدة من مسح القيم العالمي هي: التطلع إلى الحرية، والتسامح مع الآخرين، والمساواة بين الجنسين، وتوقيع العرائض، والثقة الاجتماعية المتبادلة. وجرى احتساب هذا المؤشر من خلال متوسط حسابي مرجح، حيث جرى تخصيص وزن لكل مكون باستخدام أسلوب تحليل المكونات الأساسية Principal Component Analysis. وقد قام غيشار دي ليون وكاترين ناف[26] بالتمرين نفسه، وصاغا ما سمياه "مؤشر الثقافة السياسية الجديدة"، وهو مؤشر يقيس ثقافة المجتمع المحلي بناءً على خصائص "غير تقليدية" من الناحية السياسية، مثل مدى التنوع الاجتماعي، والدور على أساس الجنس، والتقاليد الدينية، ونظرة المجتمع إلى المثليين.

وعلى صعيد المنطقة العربية، كان كمال المنوفي سبّاقًا إلى إنجاز دراسة ميدانية على الفلاحين المصريين[27]، حيث ركّز على العناصر الثابتة والمتحركة في الثقافة السياسية في مجتمع الدراسة. وحاول قياس مدى تأثير بعض الأحداث ذات الطابع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المنبثقة من ثورة 23 يوليو 1952 في الثقافة السياسية لدى الفلاحين المصريين. وعلى الرغم من أن الدراسة لم تكن كمية، فإنها استخدمت ثنائيات جدلية تنبثق من الثقافة السياسية، وحاول المنوفي تفكيكها اعتمادًا على ستة أبعاد هي: الحرية والإكراه، والشك والثقة، والخنوع والمقاومة، والمساواة والتدرّج، والدينية والعلمانية، والولاء المحلي والولاء القومي. وكان من نتائج هذا التمرين أن أكّد أن الثقافة السياسية لدى الفلاحين المصريين سجّلت تطورًا إيجابيًا، وأصبحت أكثر انفتاحًا وإيجابيةً مما كانت عليه قبل الثورة.

وقد فتحت هذه الدراسة الباب واسعًا أمام باحثين عرب آخرين لمقاربة الثقافة السياسية من زاوية القياس النوعي والكمي. وعلى الرغم من زيادة الوعي بأهمية هذا الموضوع، فإن غالبية الأبحاث اقتصرت على رسائل جامعية غير منشورة، واقتصر جلّها على عينات محدودة، خاصة مجتمع الطلاب في الجامعات العربية[28]. وكذلك، انخرطت بعض مراكز الفكر العربية في إنجاز استطلاعات رأي تشمل بعض جوانب الثقافة السياسية، ومن أبرزها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذي يدير برنامج المؤشر العربي لقياس الرأي العام العربي في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية[29]، وشبكة الباروميتر العربي التي تنجز استطلاعات رأي حول القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطنين العرب منذ عام 2006[30].

ثانيًا: إطار منهجي لبناء مؤشر مركّب لقياس الثقافة السياسية

يتناول هذا المبحث الخطوات المنهجية اللازمة لبناء مؤشر مركب لقياس الثقافة السياسية. وتتلخص في تحديد مكونات المؤشر، واختيار المـؤشرات الفرعية، وجمع البيانات ومراجعتها، والتقيد ببعض الشروط أثناء معالجة البيانات، وأخيرًا اختبار قوة المؤشر المصوغ وعرض النتائج النهائية.

1. مكونات مؤشر قياس الثقافة السياسية

نعتمد هنا على الأبحاث التي أنجزها تالكوت بارسونز وإدوارد شيلز[31]، وألموند وفيربا[32]، وإيرا شاركانسكي[33]، إطارًا مرجعيًا يمكن الاسترشاد به لقياس الثقافة السياسية، مع الانفتاح على مفاهيم شائعة في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع السياسي وعلم النفس[34]. ويمكن تسخير هذه المفاهيم لصياغة توليفة رياضية لعدة مؤشرات فرعية، تمثّل بدورها مختلف أبعاد الظاهرة. وقد اعتمدنا في دراستنا على الأبعاد نفسها التي حددها ألموند وفيربا (1963) بشأن الثقافة المدنية، وهي: البعد المعرفي، والبعد العاطفي، والبعد التقييمي.

يتعلق البعد المعرفي The Cognitive Dimension في المعرفة التي يراكمها الأفراد (أو ما يعتقدون أنهم يعرفونه) بشأن بلدهم وطبيعة النظام السياسي القائم ومرجعيته وبنيته ومكوناته وقوانينه ومدخلاته ومخرجاته وأدواره والقائمين بهذه الأدوار. صحيح أن هذا

25 José Eduardo Jorge, "La Cultura Política Argentina: Una Radiografía," *Question*, vol. 1, no. 48 (2015), pp. 372-403.

26 Richard Deleon & Katherine Naff, "Identity Politics and Local Political Culture: Some Comparative Results from the Social Capital Benchmark Survey," *Urban Affairs Review*, vol. 39, no. 6 (2004), pp. 689-719.

27 المنوفي.

28 من بين هذه الدراسات نذكر دراسة: عبد الله أحمد العواملة وخالد حامد شنيكات، "درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج 39، العدد 2 (2012).

29 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المؤشر العربي** 2019-2020، برنامج قياس الرأي العام العربي (الدوحة: تشرين الأول/ أكتوبر 2020)، شوهد في 2023/8/24، في: https://cutt.ly/5ee4sj41

30 **الباروميتر العربي**، شوهد في 2023/8/24، في: https://cutt.ly/wee4lPjO

31 Talcott Parsons & Edward Shils, *Toward a General Theory of Action* (Cambridge: Harvard University Press, 1951).

32 Almond & Verba.

33 Sharkansky.

34 Claus Langbehn, "On the Language of Political Culture," *Archiv für Begriffsgeschichte*, vol. 58 (2016), p. 201.

النوع من المعرفة قد يكون خاطئًا، إلا أن المهم هو شعور كل فرد بأنه يعيشها ذاتيًا بوصفها معرفة؛ أي بوصفها مجموعة حقائق موضوعية موجودة على نحو مستقل عنه، وتبرّر إذًا المواقف التي يستنتجها منها[35]. تؤدي مختلف العناصر المكونة لهذه المعرفة دورًا محوريًا في تهيئة الأفراد لتبرير مواقفهم وممارساتهم ذات الصلة بالعمل السياسي، وكذا التصرف إزاء مواقف وأوضاع سياسية معينة. وبحسب باسكال بيرينو[36]، فالثقافة السياسية في بعدها المعرفي هي المادة الخام للأحكام والعواطف السياسية التي تتشكّل منها الثقافة السياسية في بعديها الرمزي والتقييمي، لأن حيازة القدرة على تقييم النظام السياسي والحكم عليه تفترض معرفة واسعة بالنظام. وإضافةً إلى ذلك، تسمح دراسة البعد المعرفي للثقافة السياسية بقياس درجة التجانس بين المواطنين والنظام السياسي.

أما البعد العاطفي The Affective Dimension، فيشمل مشاعر الأفراد وانفعالاتهم تجاه نظامهم السياسي وأدواره ورموزه وفاعليه وسياساته العامة، وقد تراوح هذه المشاعر بين الإعجاب والازدراء، أو الانجذاب والنّفور، أو التعاطف والكراهية. ومن بين العناصر المشكِّلة لهذا البعد: شعور الأفراد بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية، والتسامح الفكري، وروح المبادرة، والشعور بالثقة بالمؤسسات السياسية، إضافةً إلى العلاقة الوطيدة بين البعدين الرمزي والانتماء والولاء السياسيَّين.

في حين يشمل البعد التقييمي The Evaluative Dimension الأحكام والآراء والتصرفات التي تصدر عن الأفراد تجاه النظام السياسي القائم ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وقد تكون إيجابيةً أو سلبيةً تبعًا لمعرفتهم به ومشاعرهم حياله. ويتضمن تقييم الأفراد لمدخلات النظام السياسي (المطالب) ومخرجاته (صنع القرارات والسياسات وتنفيذها)، ومن ثمّ إمكانية التعبير عن وجهات نظرهم حيال الالتزام بالقيم والأحكام السياسية، بما يدلّ على الانجذاب إلى النظام السياسي أو رفضه وفق توقعات الاستفادة والمصلحة من مخرجاته واستدامتها.

تتسم هذه الأبعاد الثلاثة بالتداخل والتكامل، حيث يمكن دمجها بطرائق متعددة حتى لدى الفرد نفسه عندما ينظر إلى مختلف جوانب النظام السياسي القائم، ويمكن توسيع نطاق المجال الجغرافي والتاريخي لهذه الأبعاد ليشمل وقائع وأحداثًا سياسية سابقة، أو كيانًا مؤسساتيًا ينظّم العلاقات بين مجموعة من الدول، مثل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

2. صياغة المؤشرات الفرعية

غالبًا ما تتحدد قيمة أيّ مؤشر مركّب في جودة مؤشراته الفرعية ومتانتها. وعلى هذا الأساس، وجب التقيد بمجموعة من الضوابط والشروط للتقليل من هامش الخطأ، حيث يجري اختيار هذه المؤشرات الفرعية بحسب أهميتها في فهم الظاهرة المراد دراستها، وانسجامها مع الموضوع، وتوافقها مع الإطار النظري، وكذا إمكانية الحصول على البيانات الصحيحة المتعلقة بمختلف المتغيرات. وانطلاقًا من هذه الملاحظة الأولية، حددنا ثلاثة مؤشرات فرعية متعلقة بالجوانب الثلاثة التي عرضناها سابقًا.

يقيس المؤشر الفرعي الأول مستوى المعارف السياسية التي يحوزها الأفراد المعنيون (البالغون سن الرشد القانوني أو الانتخابي)، ويصاغ اعتمادًا على مجموعة من المتغيرات الكمية الموضوعية Quantitative and Objective Variables أو المتغيرات النوعية الموضوعية Qualitative and Objective Variables، ونذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- مستوى المعرفة بمجموعة محددة من المفاهيم السياسية.
- مستوى المعرفة بالحقوق والواجبات السياسية.
- مستوى المعرفة بتواريخ أحداث وطنية (معارك ضد المستعمر مثلًا).
- مستوى المعرفة بطبيعة النظام السياسي القائم.
- مستوى المعرفة ببنية النظام السياسي.
- مستوى المعرفة بمحتوى الوثيقة الدستورية.
- مستوى المعرفة بأنشطة سياسية معينة.
- مستوى المعرفة بأسماء شخصيات سياسية معينة.
- مستوى المعرفة بأسماء منظمات سياسية (مثل الأحزاب).

ويُترجم كل متغير إلى سؤال أو عدّة أسئلة مغلقة مكونة من عدّة أصناف (أجوبة محتملة) تكون الإجابة عنها محددة في خيار واحد، ويجري ترميز الأجوبة بإعطاء قيمة 1 للجواب الملائم وقيمة 0 للأجوبة البديلة.

35 عبد الرحمن حمدي عبد المجيد، **الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية** (القاهرة: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية والنشر والتوزيع، 2019)، ص 89.

36 Pascal Perrineau, "La dimension cognitive de la culture politique: Les Français et la connaissance du système politique," *Revue française de science politique*, vol. 35, no. 1 (Février 1985), pp. 72-73.

أما المؤشر الفرعي الثاني فيقيس مستوى الشعور السياسي لدى الأفراد أنفسهم، ويُبنى من خلال حشد مجموعة من المتغيرات النوعية الذاتية Qualitative Subjective Variables، أهمها:

- مستوى الاهتمام بالشأن السياسي.
- مستوى الثقة بالنظام السياسي إجمالًا.
- مستوى الثقة بالمؤسسات السياسية (الأحـزاب، النقابات، البرلمان، وغيرها).
- مستوى الشعور بالمواطنة (إلى أي حدّ يشعر الفرد بانتمائه إلى وطنه؟).
- مستوى المشاركة في الانتخابات.
- مستوى المشاركة في الحياة المدنية.
- مستوى الشعور بالولاء السياسي (القبيلة، الحزب، الدولة، الأمة، وغيرها).
- مستوى الارتباط بالإعلام السياسي (قضايا الفساد السياسي مثلًا).
- مستوى مشاهدة البرامج السياسية أو الاستماع إليها.
- مستوى تقبّل آراء الآخرين.

وبما أن المتغيرات التي تدخل في حساب هذا المؤشر الفرعي تهدف إلى قياس وجهات نظر الأفراد ومشاعرهم وسلوكياتهم، التي تشكّل الثقافة السياسية، فمن الضروري اعتماد أسئلة تقيس حدّة ارتباط الأفراد بكل متغير على حدة. ومن هنا تأتي أهمية استخدام مقياس ليكرت Likert Scale، خاصة أنه يسمح للمستجيب بالتصنيف وإعطاء الدرجات والتعبير عن الرأي بدقة. وهكذا يجري تحديد خمسة اختيارات لكل سؤال مرتبط بأحد المتغيرات النوعية المعتمدة. فعلى سبيل المثال، عندما نسأل مواطنًا ما عن مدى ثقته بالطبقة السياسية، قد يكون مستوى هذه الثقة مرتفعًا أو مرتفعا جدًا أو متوسطًا أو منخفضًا أو منخفضًا جدًا، مع اعتماد سُلّم تنقيط متدرج من 5 (المستوى الأعلى) إلى 1 (المستوى الأدنى).

وأخيرًا، يقيس المؤشر الفرعي الثالث مستوى انخراط الأفـراد في إصدار الأحكام تجاه النظام السياسي بمختلف مؤسساته ومستوياته ومدخلاته ومخرجاته. وعلى غرار المؤشر الفرعي الثاني (الشعور السياسي)، يستند بناء هذا المؤشر إلى انتقاء رزمة من المتغيرات النوعية تتسم في معظمها بالطابع الذاتي، وأهمها:

- مستوى تقييم النظام السياسي إجمالًا.
- مستوى تقييم العمل السياسي.
- مستوى تقييم بعض الأحداث السياسية الداخلية.
- مستوى تقييم بعض الأحداث السياسية الخارجية (المواقف من الحرب الدائرة خارج الحدود الوطنية والانضمام إلى الأحلاف العسكرية مثلًا).
- مستوى تقييم بعض المواقف السياسية.
- مستوى تقييم نتائج العملية الانتخابية.
- مستوى تقييم أداء المؤسسات السياسية.
- مستوى تقييم مسلسل الإصلاح السياسي.

وهنا أيضًا تصاغ الأسئلة على نحو يسهّل القياس باستخدام مقياس ليكرت الخماسي. وهكذا، سنطلب من المستجيبين إما تقييم وتيرة عمل المؤسسات السياسية، حيث تكون الإجابة متدرجةً على سلّم من خمسة بدائل (دائمًا، غالبًا، أحيانًا، نادرًا، أبدًا)، أو تقييم درجة الموافقة على بعض العبارات المتعلقة بمواقف سياسية معينة، وتكون الإجابة أحد الخيارات الحصرية التالية: موافق تمامًا، موافق نسبيًا، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقًا. وهنا أيضًا نعتمد سُلّمَ تنقيطٍ متدرج من 5 (المستوى الأعلى) إلى 1 (المستوى الأدنى).

ويُحسب المؤشر الفرعي الخاص بكل بعد من الأبعاد الثلاثة من خلال المتوسط البسيط للمتغيرات التي تدخل في تقدير هذا المؤشر. ونعتقد أنه من الأنسب، علاوةً على بناء المؤشرات الفرعية الثلاثة وحسابها وتأويلها، السّعي إلى حساب الارتباطات Correlations بين المتغيرات التي تمكّننا من تقدير كل مؤشر فرعي، إضافةً إلى حساب الارتباطات الثنائية بين المؤشرات الفرعية. وينبني هذا الاقتراح على أهمية ترابط متغيرات كل مؤشر وتشابك الأبعاد المعرفية والعاطفية والتقييمية للثقافة السياسية.

3. جمع البيانات ومراجعتها

غالبًا ما يجري اعتماد طريقتين مختلفتين لجمع البيانات الضرورية بهدف بناء المؤشرات، هما: استطلاع آراء الخبراء في المجال الذي تجري دراسته، أو إجراء مسح ميداني بالاستعانة باستبيان موجّه إلى عينة تمثيلية من الأفراد المعنيين بموضوع الدراسة. وقد وقع اختيارنا في هذه الدراسة على الطريقة الثانية لأنها أكثر موضوعيةً وثباتًا[37]، وأيضًا لطبيعة الموضوع (الثقافة السياسية) الذي يتسم بشخصنة الأفكار وهيمنة الطابع الفردي الذاتي على الاختيارات والممارسات (الجماعية).

37 Kimathi Murithi et al., "Quantifying Governance: An Indicator-Based Approach," Capstone Project commissioned by the Department for International Development, London School of Economics and Political Science (March 2015).

وهكذا، يقوم احتساب المؤشرات الفرعية المعتمدة لقياس أبعاد الثقافة السياسية على جمع بيانات أولية عن طريق استطلاع آراء عينة تمثيلية للأفراد البالغين سن الرّشد القانونية ممن يمكنهم المشاركة في العملية الانتخابية. وبما أن الثقافة السياسية تُعدّ من مكونات الثقافة العامة، وحيث إن المجتمعات العربية، كغيرها من المجتمعات، تتسم بالتّركيب والتنوع، فإننا نرى أن الطريقة المناسبة لجمع البيانات تتمثل في استخدام العينة الحِصَصِية Quota Sample، وهي عينة غير احتمالية Non-Probabilistic Sample، غالبًا ما تُعتمَد في استطلاعات الرأي العام، لما تتميز به من نجاعة وسرعة في التطبيق؛ إذ تسمح بتمثيل جلّ الفئات المكونة لمجتمع الدراسة تمثيلًا صحيحًا (مبدأ التّناسبية). وتتلخص خطوات اختيار هذه العينة فيما يلي:

- تحديد مجتمع الدراسة الأصلي؛ أي مجموع الأفراد البالغين سنّ الرشد القانونية.
- تحديد حجم العينة، حيث يكون متناسبًا مع عدد سكان البلد.
- تحديد الطبقات أو ما يسمى بالمجموعات الفرعية، اعتمادًا على معايير موضوعية مثل الجماعة الترابية، والنوع الاجتماعي، والفئة العمرية، والمركز الاجتماعي، والمستوى الدراسي، ووسط الإقامة (المدن أو الأرياف).
- تصنيف أفراد مجتمع الدراسة الأصلي وفقًا للطبقات الفرعية، حيث ينتمي كل فرد إلى طبقة أو مجموعة واحدة.
- انتقاء وحدات العينة أو الأفراد الممثلين لكل طبقة أو مجموعة فرعية وفقًا لمبدأ التناسبية؛ أي تطابق صفات أفراد العينة وخصائصهم مع تلك السائدة في المجتمع الأصلي.

وسيجري جمع البيانات خلال فترة زمنية محددة للتقليل من هامش الخطأ، وخاصة أننا نسعى من خلال هذا التمرين إلى إقناع المؤسسات البحثية العربية المستقلة بالمساعدة في توسيع النطاق الجغرافي لهذا النوع من الاستقصاء وإنجازه على نحو دوري (سنويًا مثلًا).

ومن الطبيعي أن يتخلل هذه العملية فقدان جزء من البيانات، بسبب عدم اكتمال الإجابات. ولمعالجة هذه المشكلة، ومن ثم الرفع من جودة البيانات المستخدمة، نقترح اللجوء إلى الطرائق التصحيحية، المتعارف عليها في أدبيات الإحصاء، والتي تتوافق مع طبيعة الموضوع ومحتوى الاستبيان. ففي بعض الحالات، يجري التخلص كليًا من الاستبيانات التي تحتوي على بيانات مفقودة أو غير صالحة، وفي بعضها الآخر يجري استبدال القيم المفقودة بقيم تعويضية عن طريق التقدير. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية الأخيرة تتم باللجوء إلى أحد الأساليب الإحصائية التالية: حساب قيمة تعويضية واحدة، وحساب قيم تعويضية متعددة، وحساب قيمة تعويضية للوسط المصحح للفقرة، وحساب قيمة تعويضية من توزيع مشروط، وحساب قيمة تعويضية بطريقة دالة الاستجابة، وأخيرًا حساب خوارزمية تعظيم التوقعات.

4. التقيد ببعض القواعد أثناء معالجة البيانات

كما هو متعارف عليه في الدراسات التي تهتم ببناء المؤشرات المركّبة، فإن الباحث ملزم بالتقيد بأربع قواعد تقنية رئيسة هي: تطبيع أو توكيد البيانات Data Normalization، وتحليل الصلاحية (أو الموثوقية) Reliability Analysis، واختيار الأوزان الترجيحية Weightings، والتجميع Aggregating.

تعدّ القاعدة الأولى، أي التطبيع، ضرورية في حالة وجود اختلاف بين وحدات قياس المتغيرات أو المؤشرات الفرعية؛ فهي تساعد في إيجاد وحدة قياس موحدة ومن ثمّ تجنّب الحالة التي تهيمن فيها الصفات التباينية Variability على المتغيرات ذات وحدات القياس الكبيرة، بحيث تتمكن من استيعاب الصفات التباينية في المتغيرات ذات وحدات القياس الصغيرة، أو تحييدها.

ومن مزايا التطبيع أو التوكيد أنه يمكّن من الحصول على مؤشر مركّب محايد؛ أي يكون خاليًا من أيّ وحدة قياس، ما يسمح بإجراء مقارنات موضوعية بين الدول، وخاصة أن الاستبيان قد يعرف بعض الاختلاف من بلد إلى آخر بحسب التركيبة السياسية والبُنى الاجتماعية والمنظومات الإدارية. ففي معظم دول الخليج العربي، مثلًا، لا توجد أحزاب سياسية، ولا تُنظّم انتخابات برلمانية، لذا وجب حذف أو إسقاط الأسئلة المتعلقة بهذين المتغيرين. ويتيح التطبيع في نهاية المطاف إمكانية تقييم البلدان وترتيبها من حيث درجة فهم الثقافة السياسية واستيعابها من خلال النشر السنوي لتقرير عن مؤشر قياس الثقافة السياسية في المنطقة العربية.

وهناك الكثير من التقنيات المتوافرة لتطبيع البيانات أو تفادي اختلافها، ومن أكثرها شيوعًا نذكر تقنية التطبيع بين الحدّ الأدنى والحد الأقصى Min-Max Normalization، وتقنية المؤشرات الدورية Methods for Cyclical Indicators، وتقنية الدرجة المعيارية Z-Score Standardization، وتقنية البُعد عن النقطة المرجعية Distance to a Reference. ولكن تبقى التقنية الأولى، في نظرنا، الأنسب لدراستنا، حيث تسمح بتحويل جميع قيم المتغير إلى قيم تقع بين 0 و1. وهذه التقنية تبيّن مدى بعد القيمة عن

القيمة الدنيا للمتغير ونسبتها إلى المدى (وهو الفرق بين القيمة العليا والقيمة الدنيا). ويمكن ترجمة هذا التعريف بلغة الرياضيات من خلال المعادلة التالية:

$$x^* = \frac{x^t - min(x^t)}{max(x^t) - min(x^t)}$$

حيث x^t هي القيمة المشاهدة أو المرصودة للمتغير x، أما $min\ (x^t)$ و$max(x^t)$ فيمثلان على التوالي القيمة الدنيا والقيمة العليا لهذا المتغير.

وتجدر الإشارة إلى أن أجرأة Operationalization إطارنا المنهجي المتعلق بتطبيع البيانات في إطار دراسة استكشافية ستمكّن من اختبار مدى نجاعته، ومن ثم استخلاص الدروس بشأن إمكانية تعديله ليتناسب مع الأهـداف المفاهيمية والإمبريقية لدراسة مستقبلية حول العالم العربي عمومًا.

وتهدف القاعدة الثانية إلى دراسة مدى ملاءمة الاختيارات الإحصائية واتساقها (المتغيرات والمؤشرات الفرعية) وإمكانية الاعتماد عليها لصياغة مؤشر مركّب ينطوي على أدنى خطأ إحصائي ممكن. وغالبًا ما يجري هذا النوع من التمرين التقني من خلال احتساب معاملَين أساسيَّين هما: معامل ألفا كرونباخ Cronbach Coefficient Alpha الذي يستخدم لتقدير الثبات من خلال الاتساق الداخلي، ومعامل بيرسون Pearson الذي يُستعمل لبناء مصفوفة الارتباطات الداخلية The Intercorrelation Matrix، وهي عملية ضرورية لاختبار مدى ترابط متغيرات كل مؤشر وتشابك الأبعاد المعرفية والعاطفية والتقييمية للثقافة السياسية.

أما القاعدة الثالثة المتعلقة باختيار الأوزان الترجيحية، فتتعلق بالأهمية النسبية لكل متغير في بناء المؤشرات الفرعية، وكذا الأهمية النسبية لكل مؤشر فرعي في صياغة المؤشر المركّب الرئيس. وقد حرصنا في هذه الدراسة على ألا يكون التفاوت في الأوزان الممنوحة للمتغيرات والمؤشرات الفرعية كبيرًا، قصد تجنّب ربط النتائج النهائية بعوامل تطغى على ما سواها؛ ما قد يعطي الانطباع أن المؤشر النهائي تشوبه نواقص تقنية تجعله لا يتماشى ولا يتناغم كليًا مع التركيبة السياسية والاجتماعية والثقافية المعقدة للمجتمع.

وغالبًا ما يجري اللجوء إلى إحدى الطريقتين التاليتين لتقدير الأوزان: استعمال الأوزان المتساوية، أو استعمال الأوزان ذات درجات التمييز المختلفة. وفي الحالة الأخيرة، تجري الاستعانة إما بالخبراء المتمكنين من المعرفة الضرورية لتقدير الأوزان بما يتماشى مع طبيعة الموضوع وأهمية كل متغير، أو بالنماذج الرياضية على شاكلة التحليل العاملي Factor Analysis. ونظرًا إلى طبيعة هذا التمرين الذي تتداخل فيه مجموعة كبيرة من المتغيرات، فإنه يصعب تفضيل بعضها على بعض في قياس الثقافة السياسية؛ لذا ارتأينا التعامل مع كل المتغيرات بالقدر نفسه من الأهمية، ومن ثمّ منحها الوزن نفسه أثناء عملية الحساب. أما بالنسبة إلى المؤشرات الفرعية، فقد انطلقنا من فكرة أنها لا تتمتع بالحساسية والأهمية نفسيهما في حقل الثقافة السياسية، لذا فضّلنا اشتقاق أوزانها اعتمادًا على نموذج التحليل العاملي الذي يقوم على مبدأ تجميع المؤشرات الفرعية المرتبطة بعضها ببعض لتكوين عامل واحد يسمح باستخراج أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة[38].

أما القاعدة الرابعة فتتمثل في تجميع المؤشرات الفرعية في مؤشر واحد؛ أي إيجاد توليفة رياضية مناسبة للمؤشرات الفرعية من أجل الحصول على مؤشر مركّب يُعبّر عن درجة استيعاب الثقافة السياسية وفهمها. وغالبًا ما تجري المفاضلة بين حساب المتوسط الحسابي الذي يستخدم التجميع الإضافي وحساب المتوسط الهندسي الذي يعتمد على التّجميع المضاعف. وفي هذه الدراسة، يجرى حساب المؤشر النهائي من خلال المتوسط الهندسي المرجح بحسب الأهمية النسبية لكل مؤشر فرعي وفق العلاقة التالية:

$$CI_i = \sqrt[w]{(I_1)^{w_1}.(I_2)^{w_2}.(I_3)^{w_3}}$$

حيث إنّ w_1 و w_2 و w_3 ترمز تواليًا إلى معاملات الترجيح Coefficients of Ponderation؛ أي الأوزان الخاصة بالمؤشرات الفرعية الثلاثة I_1 و I_2 و I_3، في حين يرمز w إلى مجموع المعاملات.

ويرجع سبب هذا الاختيار إلى كون المتوسط الهندسي يناسب الحالات التي تكون فيها المعطيات أرقامًا موجبة وذات طابع أسّي، وهو ما يستقيم مع طبيعة هذه الدراسة، إضافةً إلى أن هذا المتوسط محدود التأثر بالقيم الشاذة ويجنب الاستعاضة عن مستوى متدنٍ في أحد المؤشرات الفرعية بمستوى أكبر منه في مؤشر فرعي آخر. وعلى كل حال، فالمتوسط الهندسي والمتوسط الحسابي غالبًا ما يمكّنان من الحصول على نتائج متقاربة، مع العلم أن مبرهنة تراجح المتوسطَين تبيّن أن المتوسط الهندسي لمجموعة أعداد حقيقية أصغر قليلًا من المتوسط الحسابي لتلك الأعداد.

38 مها عز الدين سيد وندى محمد حافظ، **دليل تكوين المؤشرات المركبة** (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لجودة البيانات، مجلس الوزراء، 2006)، ص 27، شوهد في 2023/8/24، في: https://bit.ly/3WTCJRs

5. اختبار قوة المؤشر المصوغ وعرض النتائج النهائية

الخطوة الخامسة هي عرض النّتائج. إلا أنه يتعين، قبل ذلك، اختبار قوة المؤشر المركّب المصوغ من أجل التأكد من مدى نجاعة المنهجية المختارة، ومن ثمّ تحصين المؤشر المذكور ضد الانتقادات، خاصة في سياقٍ يتّسم بتنوع البيئات السياسية المعنية بجمع البيانات، وربما تعقُّدها. فكما أشرنا سلفًا، يرتبط مسلسل بناء مؤشر الثقافة السياسية في مجموع الدول العربية بجملة من الإجراءات التقنية والقرارات التحكيمية، مثل اختيار المتغيرات، وبناء العينات، ومعالجة البيانات غير المكتملة أو المفقودة، وانتقاء الأوزان التي تتناسب مع المؤشرات الفرعية، واختيار طرائق التجميع، وكلّها خطوات قد تكون نتائجها المرجوة غير مضمونة.

يعتمد اختبار قوة المؤشر المركّب على القيام بتحليل عدم اليقين والحساسية Uncertainty and Sensitivity Analysis، مع العلم أن غالبية المؤشرات المركّبة التي تحظى بتغطية إعلامية مكثفة تتجاهل هذا الإجراء. ويعالج تحليل عدم اليقين مسألة ظهور عوامل الإدخال غير المؤكدة (أي الأشياء التي يمكن تغييرها قبل التطبيق) ومدى تأثيرها في قيمة المؤشر المركّب، في حين يهتم تحليل الحساسية بتقدير مساهمة كل عامل من عوامل الإدخال غير المؤكدة فرديًا في تباين المخرجات؛ أي نتائج نموذج تكوين المؤشر المركّب[39].

يتيح تحليل عدم اليقين والحساسية مراقبة متوسط الإزاحة النسبية لوضع الدول المعنيّة بالنسبة إلى دولة مرجعية، وكذلك الرّتبة الممنوحة لدولة معيّنة على إثر التعديلات التي قد تُجرَى على الأساليب خلال المراحل النهائية لبناء المؤشر.

وبمجرد الانتهاء من عملية اختبار قوة المؤشر المصوغ، سنعرض نتائج المؤشر النهائي باستخدام الشّكل الجدولي الذي يتيح ترتيب كل الدول العربية المعنيّة بحسب درجة اكتساب مواطنيها للثقافة السياسية. ويعرض الجدول (3) توزيع الثقافة السياسية وفق النقاط المحسوبة، حيث يأخذ المؤشر قيمة معيّنة على سلّمٍ من صفر إلى 100 نقطة، مع العلم أن النقطة المحصّل عليها كلما كانت مرتفعة، تحسّن مستوى الثقافة السياسية.

وبطبيعة الحال، يظل اختيار هذا التوزيع، وخصوصًا العتبات، مجرد محاولة أولية لتحديد مستويات اكتساب الثقافة السياسية، وهو قابل للمراجعة تبعًا لآراء أكبر عدد من الخبراء المعنيين، وأيضًا نتائج جمع البيانات في سياقات مختلفة. وتعكس الثقافة السياسية المكتملة، وقد تكون نقيضًا للأمّية السياسية، التوجهات الإيجابية للمواطنين نحو السياسة ومكوناتها، وخاصة النظام السياسي، كما تعكس دورهم الإيجابي في المجتمع ومشاركتهم في الحياة السياسية وثقتهم بالمؤسسات والآخرين واستعدادهم للتعاون مع غيرهم لما فيه مصلحة المجتمع والبلد.

ثالثًا: دراسة استكشافية لقياس الثقافة السياسية: حالة جهة مراكش-آسفي في المغرب

يقدّم هذا المبحث نتائج الدراسة الاستكشافية التي أُجريت على عينة تمثيلية لسكان جهة مراكش-آسفي في المغرب[40]، لكن قبل ذلك يجب التذكير بالمنهجية التي اعتمدناها.

الجدول (3)
توزيع الثقافة السياسية من خلال النقاط المحسوبة

النقطة	100 - 80	79.99 - 60	59.99 - 40	39.99 - 20	19.99 - 0
مستوى اكتساب الثقافة السياسية	ثقافة سياسية مكتملة	ثقافة سياسية شبه مكتملة	ثقافة سياسية نسبية	ثقافة سياسية ضعيفة	ثقافة سياسية ضعيفة جدًا

المصدر: من إعداد الباحثين.

39 المرجع نفسه، ص 40.

40 تشير الجهة إلى المستوى الأول في التقسيم الإداري المغربي، وهي جماعة ترابية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويقابلها في بعض دول الشرق الأوسط اسم "محافظة".

1. عرض مختصر لمنهجية الدراسة الميدانية

من أجل اختبار المؤشرات الفرعية والمؤشر المركّب الرئيس الذي يهدف إلى قياس مستوى استيعاب/ فهم الثقافة السياسية، قمنا بدراسة استكشافية على جهة[41] مراكش-آسفي، الممتدة على مساحة 39167 كيلومتر مربع في الوسط الغربي للمغرب، والتي تضم 4.8 ملايين نسمة بحسب آخر تقديرات المندوبية السامية للتخطيط[42]. وتبلغ نسبة الأفراد البالغين السنّ القانونية للمشاركة في الانتخابات، والذين يكوّنون مجتمع الدراسة الأصلي، نحو 66 في المئة؛ أي ما يزيد بقليل عن ثلاثة ملايين فرد[43].

وبما أن دراستنا ذات طابع استكشافي Exploratory Study، فقد ارتأينا القيام بعملية الاختبار على عيّنة محدودة مكوّنة من المواطنين المغاربة البالغين 18 سنة فما فوق، والمقيمين في الجهة المذكورة. ولهذا الغرض، جرى الاستئناس بالقانون الإحصائي المتعارف عليه والذي يحدد حجم العينة بناءً على الصيغة الرياضية التالية:

$$n = \frac{z^2 . p(1- p)}{e^2}$$

حيث e هو حدّ الخطأ المسموح به، و z هو قيمة التوزيع الطبيعي المعياري عند مستوى دلالة 5 في المئة الذي يساوي 1.96، و p هو احتمال تحقق الصفة المدروسة في المجتمع.

وفي غياب دراسات ميدانية سابقة حول قياس مستوى فهم الثقافة السياسية واستيعابها في المجتمع المغربي، فإن قيمة p، أي نسبة الأفراد الذين يتسمون بثقافة سياسية مكتملة، غير معروفة. وبناءً على قانون توماس سيمبسون Thomas Simpson (1710-1761)، افترضنا أن قيمة هذه الاحتمالية تساوي 0.5. وإذا افترضنا كذلك أن حدّ الخطأ المسموح به يساوي 0.05، فإن تقدير حجم العينة يُحسب كما يلي:

$$n \geq \frac{(1.96)^2.(0.5).(0.5)}{(0.05)^2} \geq 384$$

ويشكّل هذا العدد الحدّ الأدنى المطلوب لاستكشاف مستوى الثقافة السياسية في مجتمع الدراسة، وقد تجاوزناه قليلًا تحسّبًا لاستبعاد الاستبيانات غير المكتملة العناصر أثناء ملء الاستبيان، حيث بلغ حجم العينة المختارة 410 أفراد، وهو ما يمثل 0.01 في المئة من حجم المجتمع الأصلي البالغ نحو 3 ملايين فرد.

وقد تعاملنا مع هذه العينة بطريقة حصصية، وهي طريقة طبقية غير عشوائية تُستخدَم في معظم استفتاءات الرأي العام حول قضايا معيّنة، وتتوافق مع غياب قاعدة الاستطلاع (العناوين المحيّنة لكل الأفراد الذين يكوّنون المجتمع الأصلي المعنيّ بالدراسة) كما هو حال هذه الدراسة.

وهكذا، قسّمنا العينة إلى مجموعات فرعية وفقًا لثلاثة معايير إحصائية موضوعية هي: الجنس والوظيفة ووسط الإقامة. وتهدف هذه العملية إلى احترام مبدأ التمثيلية (النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، ومناطق الإقامة) من خلال تجسيد الخصوصيات والمواصفات المهمة لمجتمع الدراسة الأصلي في العينة المختارة بنسب متساوية. ويبيّن الجدول (4) توزيع العينة بحسب المعايير المذكورة.

الجدول (4)

توزيع عينة الدراسة بحسب المعايير الرئيسة المعتمدة

المعايير	المشاهدات	النسبة المئوية	توزيع العينة
الجنس	الذكور	51	209
	الإناث	49	201
وسط الإقامة	الوسط الحضري	43	176
	الوسط القروي	57	234
المستوى التعليمي[44]	من دون مستوى دراسي	30	123
	تعليم أساسي	22	90
	ثانوي فأعلى	48	197

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط (المغرب).

41 المملكة المغربية، رئاسة الحكومة، "مرسوم رقم 2.15.40 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بتحديد عدد الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها"، **الجريدة الرسمية**، عدد 6340، 2015/3/5، ص 1481، شوهد في 2023/8/24، في: https://cutt.ly/Uee41S0n

42 المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية للتخطيط لجهة مراكش أسفي، "الخصائص الديموغرافية للنشاط والشغل" (كانون الأول/ ديسمبر 2016)، شوهد في 2023/8/24، في: https://cutt.ly/vee427jd

43 المرجع نفسه.

44 الأرقام خاصة بالأشخاص البالغين 18 سنة فما فوق.

جرى جمع المعلومات بواسطة استبيان، حيث احتوت المسوّدة الأولى على 100 سؤال أُعدت خصيصًا لقياس مستوى فهم الثقافة السياسية واستيعابها. ووفقًا للمقتضيات التي تحكم الدراسات الإحصائية، كان من اللازم التأكد من صدق الأداة وموثوقيتها؛ أي من دقة الأسئلة وقابليتها لقياس الثقافة السياسية قبل الشروع في تعبئة الاستبيان. ولهذا الغرض، عُرضت المسوّدة الأولى للاستبيان على بعض الباحثين في العلوم السياسية قصد إبداء الرأي في بنيتها ومحتواها، كما جرى القيام بمسح ميداني جزئي (استقصاء على عينة صغيرة الحجم) للتأكد من مدى استجابة الأفراد المعنيين للبحث والتأكد من استيعابهم الأسئلة واكتشاف صعوبات اللغة والصياغة والغموض المحتمل في محتوى الاستبيان. وكان من نتائج هاتين العمليتين أن جرى تقليص عدد الأسئلة من 100 إلى 60 سؤالًا تتمحور حول العناصر التي من شأنها قياس مستوى الثقافة السياسية، وأضيفت إليها 4 أسئلة عن جنس المستجيب، وفئته العمرية، ووظيفته، ومستواه التعليمي (الملحق 1)

قُسّمت الأسئلة المرتبطة بالثقافة السياسية إلى ثلاثة أصناف؛ يتعلق الصنف الأول (30 سؤالًا) بالبعد المعرفي للثقافة السياسية، أما الصنف الثاني والثالث فخُصِّصا على التوالي للبعد الشعوري (20 سؤالًا) والبعد التقييمي (10 أسئلة). وكما أشرنا في المبحث الثاني من هذه الدراسة، يعكس هذا التوزيع الأهمية النسبية لكل بُعد في قياس الثقافة السياسية؛ ذلك أن البعد المعرفي يشكّل الرافد الأساسي للثقافة السياسية من وجهة نظرنا؛ إذ يتميز عمومًا بطابعه الموضوعي ويشكّل أهم طريقة تمكّن الأفراد من إدراك الأمور السياسية من حولهم والتفاعل معها. أما البعد الشعوري، فهو نابع من عواطف الأفراد، ومن ثمّ قد تختلف المواقف والرؤى المرتبطة به من فرد إلى آخر. وأخيرًا، يبدو البعد التقييمي أقل وزنًا في قياس مستوى فهم الثقافة السياسية واستيعابها، بسبب صعوبة التوفّر على ثقافة كاملة تتميز بالتركيب (الوعي المركب) وتسمح بتقييم أداء النظام السياسي وأداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المؤثّرة في المشهد السياسي، إضافة إلى وجود عوامل متعددة مرتبطة عمومًا بالتنشئة السياسية والتواصل السياسي والإقصاء من المشهد السياسي وغياب الشفافية في تدبير الشأن العام.

واعتبارًا للتفاوت الكبير في المستوى التعليمي للأفراد المكوّنين للعينة، استعنّا بطريقتين متكاملتين لتعبئة الاستبيان، حيث خصّصنا المقابلات الشفوية لجمع البيانات من الأفراد غير الحاصلين على مستوى دراسي وذوي التحصيل الدراسي المحدود، في حين استخدمنا نموذج غوغل فورمز Google Forms للتواصل مع أفراد العينة الذين لديهم كفاءات تعليمية تسمح لهم بالإجابة إلكترونيًا عن الأسئلة الواردة في الاستبيان مباشرة.

وقصد التأكد من ثبات الأداة وصدقيتها؛ أي الاتساق الداخلي لعناصر الاستبيان (اتساق الأسئلة بعضها مع بعض)، احتسبنا معامل ألفا كرونباخ على مجموع العناصر (60 متغيرًا) بعد تطبيعها بالاعتماد على تسوية الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى. وقد جاءت نتيجة الاختبار مُرضية جدًا، حيث سجّل المعامل المذكور 0.942، وهي قيمة عالية جدًا، مع العلم أن الحد الأدنى المعمول به في العلوم الاجتماعية هو 0.7. ومعنى هذا أن المقاييس المعتمدة في الاستبيان تتّسم بالثبات ووضوح العبارات؛ أي إنها ستُسفر عن النتائج نفسها إذا ما تم تطبيقها مرةً أو عدة مرات على مجموعة من الأفراد.

وإذا أخذنا في الحسبان كل بُعد من الأبعاد الثلاثة المعتمدة لقياس الثقافة السياسية، يتضح أن الفقرات الخاصة به (ينظر الجدول 5) تتسم أيضًا بالثبات والموثوقية، حيث تجاوز معامل ألفا كرونباخ المستوى المقبول في العلوم الاجتماعية، ومن ثم يمكن التأكيد أن الأسئلة المخصصة لكل بُعد أو مجال على حدة تفي جميعها بالغرض الذي يُراد قياسه.

الجدول (5)

قيم معامل الثبات للأبعاد الثلاثة المتعلقة بالثقافة السياسية

	عدد الفقرات أو المتغيرات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
المجال المعرفي	30	0.928
المجال العاطفي	20	0.861
المجالي التقييمي	10	0.817

المصدر: من إعداد الباحثين.

2. تقديم نتائج الدراسة

اعتمادًا على البيانات المجمّعة بواسطة الاستبيان، قمنا بحساب المؤشرات الفرعية الثلاثة عن طريق قسمة الوسط الحسابي لكل مجال على عدد القيم الخاصة به. وكما هو موضح في الجدول (6)، سجَّل المؤشران الأولان، أي مؤشر الثقافة السياسية في بُعدها المعرفي ومؤشر الثقافة السياسية في بُعدها الشعوري، 49.95 و49.57 نقطة على التوالي على سُلّم يضم 100 نقطة، وهما نتيجتان ذواتا مستوى متوسط. أما مؤشر الثقافة السياسية في بُعدها التقييمي فجاء ضعيفًا مقارنةً بالمؤشرين الفرعيين السابقين، حيث لم يسجّل سوى 36.67 نقطة.

وعلى الرغم من أن دراستنا تتّسم بطابعها الاستكشافي، فإنها أعطت إشارات مهمة حول درجة فهم/ استيعاب المغاربة البالغين السنّ

الجدول (6)
نتائج الإحصاءات الوصفية بحسب أبعاد المعرفة السياسية

أبعاد المعرفة السياسية	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المؤشر الفرعي
الثقافة السياسية في بعدها المعرفي	410	14.985	8.135	49.95
الثقافة السياسية في بعدها الشعوري	410	9.913	3.402	49.57
الثقافة السياسية في بعدها التقييمي	410	3.667	1.995	36.67

المصدر: المرجع نفسه.

القانونية المقيمين في جهة مراكش-آسفي للثقافة السياسية. فمن جهة أولى، وكما كان منتظرًا، لم يتجاوز المستوى المعرفي للثقافة السياسية 50 في المئة، وهي نتيجة مشجّعة نوعًا ما في مجتمع يُقيم 57 في المئة من سكانه في البوادي، وتتجاوز فيه نسبة الأمّية 30 في المئة. ومن قراءة هذه النتائج، توصلنا إلى خمسة استنتاجات:

أولًا، يبدو أن مستوى ضبط المفاهيم السياسية لدى الأفراد المعنيّين في الدراسة ضعيف نسبيًا ويشوبه اللَبس. فلو أخذنا مثلًا مفهوم "المخزن"، تبيّن أنه يحيل بالنسبة إلى 52 من المستجيبين على رجال السلطة وكل من يعمل في الأجهزة الأمنية فحسب، وبذلك فهو يحمل دلالة أمنية راسخة في أذهان المغاربة، والحقيقة أن لهذا المفهوم دلالةً أكبر مرتبطة بالنظام السياسي عمومًا.

ثانيًا، للأحداث والسنوات الرمزية دور بارز في بناء الرصيد المعرفي السياسي للأفراد، حيث تبدو راسخةً في الذاكرة الجمعية للمغاربة. ومن الأمثلة على ذلك، ذكر اسم الزعيم الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي، الذي ما زال اسمه راسخًا في عقول قرابة 64 في المئة من المستجيبين، بوصفه رئيس أول حكومة تناوب توافقي في المغرب في الفترة 14 آذار/ مارس 1998 - أيلول/ سبتمبر 2002، في إطار ميثاق شرف وُقّع بين الحكومة والأحزاب السياسية في عام 1997. ومن الأمثلة كذلك نذكر تاريخ اعتلاء محمد السادس العرش الذي يتذكره 71 في المئة من المستجيبين.

ثالثًا، يبدو أن ظهور بعض الشخصيات السياسية في الإعلام باستمرار ساهم، عن صواب أو عن خطأ، في تحديد المعارف السياسية للأفراد، وأبرز مثال على ذلك اسم فوزي لقجع الذي اعتبره 44 في المئة من المستجيبين وزيرًا للمالية، والصحيح أنه مكلّف فحسب بقطاع الميزانية التابع لوزارة المالية. ويُعزى هذا الخلط إلى كون وزيرة المالية أقل حضورًا في وسائل الإعلام مقارنة بمرؤوسها لقجع، الذي يشغل في الآن ذاته رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

رابعًا، نُسجل ضعف المستوى المعرفي المرتبط بمحتوى الوثيقة الدستورية. فعلى سبيل المثال، لم يستطع 60 في المئة من المستجيبين تحديد المؤسسة التمثيلية للغرف المهنية[45]، ولم يتمكن 52 في المئة من التعرف إلى عدد الدورات الحقيقية للبرلمان[46]، على الرغم من أنها تُبثّ على القنوات الوطنية الرسمية مباشرةً أثناء انعقادها، وبدا 53 في المئة من العينة غير قادرين على تحديد آلية حجب الثقة عن الحكومة والمتمثلة في وضع ملتمس رقابة، وقد يكون ضعف استعمال هذه التقنية في المغرب لحجب الثقة عن الحكومة من الأسباب التي تفسر هذه النسبة.

خامسًا، أظهرت الدراسة عدم الاهتمام بالقضايا المرتبطة بالمحيطين المحلي والعربي. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن أزيد من ثلثَي المستجيبين من الكشف عن اسم الأمين العام لجامعة الدول العربية (على المستوى العربي)، ولا عن اسم رئيس جهة مراكش-آسفي (على المستوى المحلي).

من جهة ثانية، يبدو أن مشاعر أهل الجهة المذكورة منقسمة إلى حد ما فيما يتعلق بالمؤسسات والسلوكيات السياسية، وهو ما يُفسر الأداء المتوسط للمؤشر الفرعي الخاص بهذا المجال. فالثقة مرتفعة جدًا بالمؤسسة الملكية، وقد يكون ذلك نتيجة الاستمرارية التاريخية للأمة المغربية[47] واستقرارها وتجذّرها النسبي، وكذا استناد المؤسسة الملكية إلى المرجعية الدينية (إمارة المؤمنين[48])؛ ما يمنحها تقديرًا أعلى مقابل الأحزاب التي شاركت في تدبير الشأن العام في عهد حكومة عبد الإله بن كيران.

45 ذُكرت الغرف المهنية في الفصلين رقم 8 و63 (تركيبة مجلس المستشارين) من الدستور المغربي لعام 2011، يُنظر: المملكة المغربية، **دستور 2011** (الرباط: 2011/7/30)، شوهد في 2023/8/24، في: https://cutt.ly/cee4486T

46 الفصل 65 من **دستور 2011**: يعقد البرلمان جلساته أثناء دورتين في السنة، يُنظر: المرجع نفسه.

47 المرجع نفسه، الفصل 42.

48 المرجع نفسه، الفصل 41.

وسجل الاستبيان ثقة ضعيفة جدًا بالأحزاب السياسية، وتتبّع نشرات الأخبار باستمرار، وضعف الحضور في الندوات والمهرجانات واللقاءات ذات الطابع السياسي. وقد يكون تراجع أداء الأحزاب السياسية وضعف قدرتها على التواصل مع المواطن مؤشرًا على تآكلها. وعلى الرغم من تعبير أزيد من 85 في المئة من المستجيبين (ولو بدرجات مختلفة) عن ولائهم القوي للوطن، فإن نسبة قليلة فقط (27 في المئة) عبّرت عن مشاركتها في العملية الانتخابية باستمرار وتعلّقها بكل ما هو سياسي (33 في المئة). لذا، يُوجد فصل بين الانتماء إلى الوطن والمشاركة السياسية على غير العادة، وقد يكون هذا دليلًا على عجز الأحزاب السياسية عن إيصال المطالب إلى الجهات المعنية، وترجمتها في شكل مخرجات.

وفي ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، كشفت النتائج الإحصائية عن مستوى عالٍ من الإيمان بالمساواة في المجال السياسي[49]، حيث عبّر نحو 89 في المئة من المستجيبين عن موافقتهم الصريحة على ضرورة انخراط المرأة في الممارسة السياسية. صحيح أن ارتفاع هذه النسبة مرتبط بديهيًا بموقف النساء المستجيبات، اللواتي شكّلن 49 في المئة من العينة، غير أنه يعكس في الآن نفسه تحول النّمط الثقافي في مجتمع تطغى عليه عمومًا العقلية الذكورية.

ومن جهة ثالثة، يبدو أن البعد التقييمي يُعتبر الحلقة الأضعف في قياس الثقافة السياسية في الجهة موضوع الدراسة؛ ومعنى ذلك أن مستوى انخراط المستجيبين في إصدار الأحكام والمواقف تجاه عمل المؤسسات السياسية، وكذا درجة موافقتهم على بعض العبارات المعبّرة عن التقييم الإيجابي لقضايا سياسية معيّنة، لا يُسايران بالضرورة مستوى معارفهم ومشاعرهم السياسية. وهذا يطرح مشكلة ضعف التواصل السياسي بين الهيئات المنتخبة والمواطنين.

وكما كان متوقعًا، تتأثر الثقافة السياسية في شقها المعرفي إيجابيًا بالمستوى التعليمي للأفراد، حيث بلغ متوسط المعرفة السياسية 22 على 30 لدى الحاصلين على مؤهل علمي عالٍ، مقابل 6 على 30 لدى الأفراد غير المتعلمين. وعلى العكس من ذلك، أظهرت النتائج أن المستوى التعليمي لا يؤثّر بوضوح في الثقافة السياسية في شقيها الشعوري والتقييمي. فقد بلغ، مثلًا، متوسط المكون التقييمي للثقافة السياسية 4.02 على 10 لدى الحاصلين على مؤهل علمي عالٍ مقابل 2.93 لدى الأفراد غير المتعلمين.

وكما أشرنا سلفًا، ارتأينا تقدير وزن كل مؤشر فرعي عن طريق إجراء تحليل عاملي عوضًا عن طريقة الاستعانة بالخبراء التي قد تؤدي إلى توليد أخطاء إحصائية (التحيز وخطأ الاستعيان). وقد بيّنت نتائج التحليل العاملي المعروضة في الملحق (2) أن أوزان المؤشرات الفرعية متقاربة جدًا، حيث بلغ وزن مؤشر المكون الشعوري 36 في المئة (3.6 من 10) مقابل 32 في المئة (3.2 من 10) للمكون المعرفي والمكون التقييمي.

وانطلاقًا من نتائج المؤشرات الفرعية الثلاثة، يمكن حساب المؤشر المركب باستخدام المتوسط الهندسي المُرَجّح وفق المعادلة التالية:

$$CI_i = \sqrt[10]{(I_1)^{3.2}.(I_2)^{3.6}(I_3)^{3.2}}$$

وقد أفرزت عملية الحساب النتيجة التالية:

$$CI_i = \sqrt[10]{(0.4995)^{3.2}.(0.4957)^{3.6}.(0.3667)^{3.2}} = 0.4512$$

وهكذا سجّل مؤشر الثقافة السياسية النهائي في جهة مراكش-آسفي 45.12 نقطة على سلّم من 0 إلى 100 نقطة، وإذًا يمكن تصنيف هذه الجماعة الترابية في خانة المناطق التي تحظى بثقافة سياسية نسبية.

وبطبيعة الحال، وجب التأكيد أن هذه النتيجة تبقى نسبية ومؤقتة، خاصة أن مستوى الدراسة الميدانية التي أجريناها لا يتعدى مستوى الاستكشاف. وقصد تأكيدها أو نفيها، نعتقد أنه من الضروري العمل على تعميم المنهجية المعتمدة لتشمل في مرحلة ثانية التراب المغربي كافة، ويحدونا الأمل أن تمتد مستقبلًا إلى بقية بلدان المنطقة العربية، ولا سيما أن الحقل التجريبي لمثل هذه التمارين الإحصائية لا يزال محدودًا.

خاتمة

حاولنا في بداية هذه الدراسة تفصيل مفهوم الثقافة السياسية وشروط بناء التّوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية (بحسب ألموند وفيربا) والمستويات المتباينة لتأثير الدين والتاريخ والجغرافيا وطبيعة النظام السياسي والواقع الاجتماعي والمحددات ذات البُعد الخارجي. وجرى النظر في أبعاد الثقافة السياسية ومحدداتها الأساسية على مستوى التّشكل وتطور الدراسات النقدية، وكذا الاعتماد على عناصر النفعية والمعرفة والرموز عند الباحثين المهتمين بالموضوع بعد جرد الأدبيات التي تناولت قياس الثقافة السياسية في الغرب والبوادر الأولية في تشكّل قياس الثقافة السياسية في المنطقة العربية عمومًا.

49 ينص الفصل 19 من **دستور 2011** على ما يلي: "يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية [...] وتسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء". ينظر: المرجع نفسه.

وكان الهدف الرئيس هو تهيئة الأساس لبناء مؤشر إحصائي يروم قياس درجة اكتساب الثقافة السياسية في المنطقة العربية، وقد جرى تحديد الإطار المنهجي المناسب للقيام بهذا التّمرين الصّعب، حيث تمحور حول مجموعة من الخطوات المترابطة. وهكذا، وبعد ضبط الإطار النظري تم تحديد عناصر المؤشرات الفرعية وأبعادها قبل التطرق إلى الجانب التقني ومعضلة جمع البيانات ومراجعتها وتقييمها. وجرى استعراض بعض القواعد التي وجب التقيد بها من أجل التقليل من هامش الخطأ، بما فيها قواعد تحليل التطبيع، وتحليل الصلاحية، واختيار الأوزان الترجيحية، والقيام بعملية التجميع.

ويُحتسب المؤشر العام المركب بأخذ المتوسط الهندسي المرجّح بالأوزان وفق الأهمية النسبية لكل مؤشر فرعي، وتتوزع قيمته على سُلّم متصاعد من 0 إلى 100، حيث كلما ارتفعت القيمة، دلّت على مستوى أعلى من فهم الثقافة السياسية واستيعابها، وهو ما سمح لنا باقتراح وضع تصنيف للثقافة السياسية يشمل خمسة مستويات: الثقافة السياسية المكتملة، والثقافة السياسية شبه المكتملة، والثقافة السياسية النسبية، والثقافة السياسية الضعيفة، والثقافة السياسية الضعيفة جدًا (الأمية السياسية).

ومن أجل اختبار المؤشر العام المصوغ، ارتأينا تطبيقه على عيّنة محدودة من المواطنين المغاربة القاطنين في جهة مراكش-آسفي في إطار دراسة ذات طابع استكشافي. وكما كان متوقعًا، جاءت نتيجة مؤشرَي الثقافة السياسية في بعدها المعرفي والشعوري دون المتوسط بقليل (49.95 و49.57 نقطة على التوالي)، وهي نتيجة مشجّعة في سياق مجتمعي يتسم - من بين أمور أخرى - بضعف المستوى التعليمي (أزيد من 30 في المئة من الأمية) وتمركز أزيد من نصف الساكنة في الأرياف المغربية مع ما يحمله ذلك من انتشار "البداوة السياسية". في المقابل، سجّل مؤشر الثقافة السياسية في بعده التقييمي نتيجةً متدنية نوعًا ما (36.67 نقطة)، وهو ما يعكس نوعًا من النّفور وعدم الاهتمام بما يتعلق بإصدار الأحكام والمواقف تجاه المؤسسات والقضايا السياسية. وعلى الرغم من غياب معطيات دقيقة وصارمة عن أسباب هذا النّفور وعدم الاهتمام، فإن معرفتنا بسلوك أفراد المجتمع المغربي تجاه كل ما هو سياسي قد تسمح لنا، في حدود معرفتنا المتواضعة، بتقديم تفسيرَين نسبيَّين لهذا الأمر. يتعلق التفسير الأول بوجود نوع من الرقابة الذاتية التي يتبنّاها الكثير من المواطنين خوفًا من الإساءة أو إزعاج رجال السياسة/ السلطة مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من مضايقات وملاحقات قضائية. أما التفسير الثاني فيتعلق بصعوبة التوفر على ثقافة تركيبية تتجاوز ما هو متاح إلى تفكيك الأنساق والعلاقات بين خطاب النّظام السياسي ومخرجاته العملية، ومن ثم إمكانية تقييم أداء العملية السياسية ونجاعتها وسبل تدبير النظام السياسي والمؤسسات ذات العلاقة للشأن العام.

وعلى صعيد آخر، وجب التذكير ببعض الدّروس والعبر المستقاة من هذه الدراسة، التي من شأنها توجيه السلوكيات والممارسات نحو تقوية مستويات الثقافة السياسية وتعزيزها في أفق إنجاح مسلسل الانتقال الديمقراطي في المغرب:

أولًا، من الضروري العمل على رفع اللَبس الذي تثيره بعض المفاهيم السياسية الأساسية في الوسط الاجتماعي المغربي، وهنا نستحضر دور التنشئة السياسية، سواء في شكلها الكامن (التنشئة في بداية المسار الملقّنة، وهي منوطة بالأسرة والمدرسة، ولا ترتبط حتمًا بالمسائل السياسية) أو في شكلها الغرضي/ الغائي (التنشئة التي تتعلق مباشرة بالمسائل السياسية والتي تتعهد بها مختلف المنظمات السياسية)؛ فمن دون تنشئة سياسية ناضجة ومكتملة العناصر لا يمكن بناء ثقافة سياسية مكتملة المعالم والرؤى.

ثانيًا، من الواضح أن الثقة بالمؤسسات الاجتماعية هي القاطرة التي تحدد مسار التوجهات السياسية للأفراد، ومن ثمّ درجة انخراطهم في (مسلسل) الثقافة السياسية. وقد بيّنت الدراسة، مثلًا، مدى الثقة الكبيرة بالمؤسسة الملكية المغربية، في مقابل تراجع واضح في الثقة بالأحزاب والبرلمان والحكومة على حدّ سواء؛ ما يدلّ على وجود شرخ واضح بين مخرجات المجتمع السياسي وإفرازات المجتمع المدني، مع التّشديد على أن الأسباب الحقيقية لهذا الشّرخ متشعّبة وبالغة التعقيد، حيث تمتد جذورها في متطلبات المجتمع وطبيعة النظام السياسي ذاته والتمثلات الاجتماعية/ الثقافية للمشاركة السياسية والوعي بطبيعة الرهانات المطروحة وطنيًا. وبناءً عليه، لا يمكن الرقي بالثقافة السياسية الهادفة من دون ثقة بجميع المؤسسات. ومن ثمّ، قد تُضعف الثقة بالمؤسسة الملكية فحسب الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية. لذا، يجب أن تنصبّ الجهود على تغيير برادايم العمل السياسي من أجل خلق آليات جديدة للتوافق السياسي بين الأحزاب السياسية والمؤسسة الملكية، فلا يمكن أن تبقى أنشطة الأحزاب السياسية حبيسة المناسبات والمحافل الانتخابية.

ثالثًا، على الرغم من الدور البارز الذي تقوم به القنوات الفضائية العربية، فإن هناك انطباعًا عن تراجع المكون العربي في الثقافة السياسية للأفراد، وربما يكون السبب في ذلك هو ضعف أداء جامعة الدول العربية (وأجهزتها المختصة) ووهنها وتآكلها في سياق غيابها التام عن فضّ المنازعات العربية والمشهد السياسي العربي. لذا يجب تحسيس القائمين على جامعة الدول العربية بضرورة تطوير أدائها في

حل الخلافات السياسية، لا سيما في المنطقة العربية، مع التأكيد أن الاستبيان يجب أن يشمل كل الدول العربية.

رابعًا، يكرّس صنع القرارات في الدول العربية هيمنة رئيس الدولة والمستفيدين والمقرّبين منه، لذا فمسار صنع القرار وتنفيذه والرقابة عليه هي قضايا لا يشارك فيها المواطن العربي، ومن ثمّ تغيب أسس المشاركة السياسية وسبل تعزيز الوعي السياسي بأهمية الرهانات الوطنية والقومية للدول العربية. ومع ذلك، يجب توخّي الحذر في تقديم إجابات نهائية وقطعية؛ فعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة، فإن خيوطها لم تكتمل بعد.

خامسًا، يجب على المجموعة (الرّزمة) العلمية أن تنطلق في المنطقة العربية من الدراسات المتقاطعة والمتعددة التخصصات من أجل فهم أفضل للمشهد السياسي وللثقافة السياسية السائدة، في سياق تداخل الحقول المعرفية وتجسيرها، لا سيما في العلوم الإنسانية والاجتماعية، لذا حاولت هذه الدراسة الانفتاح على علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي والاقتصاد، من دون إغفال الإشارات إلى حقل علم النفس وعلم النفس الاجتماعي.

وأخيرًا، وجب التأكيد أن هذه النتائج تبقى نسبية ومؤقتة وقابلة للمراجعة والنقد والإضافات من المهتمين والنقّاد، وخاصة أن مستوى الدراسة الميدانية التي أجريناها لا يتعدى مستوى الاستكشاف في ولاية مراكش-آسفي. وفي انتظار تعميم هذا الاستبيان على المنطقة العربية إن توافرت الشروط المادية والموضوعية لذلك، فإن خلاصات هذا التمرين قابلة للمراجعة ليس اعتمادًا على النظريات والأفكار السياسية فحسب، بل عملًا بقاعدة الواقع يؤكد أو يفنّد.

الملاحق

الملحق (1)

استبيان حول قياس الثقافة السياسية لدى المواطنين المغاربة (حالة جهة مراكش-آسفي)

في إطار بحث ميداني أكاديمي حول قياس درجة اكتساب المغاربة للثقافة السياسية، نرجو من سيادتكم الإجابة عن 65 سؤالًا مدرجًا في هذا الاستبيان، علمًا أن المعلومات التي ستدلون بها ستبقى سرّية ولن تستعمل إلا لأغراض علمية محضة.

الجدول (1)

البيانات الأولية

المرجو وضع علامة √ في الخانة التي تناسب اختيارك:

الجنس					
ذكر			أنثى		
مكان الإقامة					
وسط حضري			وسط قروي		
الفئة العمرية					
أقل من 30 سنة		بين 30 و50 سنة		أكثر من 50 سنة	
المستوى التعليمي					
غير متعلم		تعليم أساسي		تعليم ثانوي فأكثر	
الوظيفة الحالية					
من دون عمل	طالب	فلاح	عامل	موظف حكومي	قطاع حر

الجدول (2)

المكون المعرفي للثقافة السياسية

المرجو وضع علامة √ أمام العبارة التي تناسب اختيارك:

الاختيار / السؤال	1	2	3	4
ماذا يعني لك مفهوم السياسة؟	نشاط يخص الأحزاب والحكومة فحسب	الاطلاع على برامج الفاعلين السياسيين	كل نشاط يدخل في إطار علاقة الحاكم بالمحكوم	لا أعرف
ماذا يعني لك مفهوم الحرية السياسية؟	تدبير الشأن اليومي	المشاركة في الانتخابات	التّحرر من القيود والإكراه	لا أعرف
ماذا يعني لك مفهوم المخزن؟	السلطة فقط (عامل، باشا، قائد ... إلخ)	النظام السياسي المغربي كله	كل من يشتغل بالأمن	لا أعرف

الاختيار / السؤال	1	2	3	4
ماذا يعني لك مفهوم المشاركة السياسية؟	القدرة على التأثير في سياسة الدولة	الحرية السياسية	الانخراط في الأحزاب السياسية	لا أعرف
ماذا يعني لك مفهوم العَلمانية؟	جمع الدين والدولة	فصل الدين عن الدولة	التخلي عن الدين	لا أعرف
بمقتضى الدستور، النظام السياسي القائم في المغرب هو:	ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية	ملكية برلمانية	ملكية مطلقة	لا أعرف
يتكون البرلمان المغربي من:	غرفة واحدة	غرفتين	عدة غرف	لا أعرف
تنظّم الانتخابات التشريعية في المغرب	كل 10 سنوات	كل 5 سنوات	كل 6 سنوات	لا أعرف
ما دور البرلمان؟	تشريعي	استشاري	تنفيذي	لا أعرف
من هو رئيس مجلس النواب الحالي؟	عبد الواحد الراضي	جلال السعيد	الطالبي العلمي	لا أعرف
ما دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؟	تشريعي	استشاري	تنظيمي	لا أعرف
من هو وزير الخارجية المغربي الحالي؟	شكيب بن موسى	ناصر بوريطة	الفاسي الفهري	لا أعرف
من هو وزير الداخلية المغربي الحالي؟	محمد حصاد	محمد اليعقوبي	عبد الوافي لفتيت	لا أعرف
من هو وزير المالية المغربي الحالي؟	فوزي لقجع	عبد اللطيف جواهري	نادية فتاح علوي	لا أعرف
حزب التجمع الوطني للأحرار، هل هو حزب:	ذو مرجعية ليبرالية	ذو مرجعية إسلامية	ذو مرجعية اشتراكية	لا أعرف
العدل والإحسان، هل هو:	حزب سياسي معترف به	منظمة سياسية محظورة	جمعية مرخّص لها	لا أعرف
اعتلى الملك محمد السادس العرش سنة:	1997	1998	1999	لا أعرف
كم عدد الأحزاب السياسية في المغرب؟	أقل من 10	بين 10 و20	أكثر من 20	لا أعرف
ما طبيعة نظام الاقتراع الانتخابي المغربي؟	نظام فردي فقط	نظام لائحة فقط	مزيج من الاثنين	لا أعرف
لحجب الثقة عن الحكومة، يمكن المعارضة:	تغيير الحكومة	وضع ملتمس رقابة	حَلّ البرلمان	لا أعرف
الوزراء في المغرب يتم اقتراحهم من طرف:	الملك	البرلمان	رئيس الحكومة	لا أعرف
يبلغ عدد دورات البرلمان المغربي خلال السنة:	دورتان	دورة واحدة	ثلاث دورات	لا أعرف
حكومة التناوب التوافقي في المغرب يرأسها:	محمد بوستة	محمد اليازغي	عبد الرحمن اليوسفي	لا أعرف
السلطة القضائية في المغرب:	سلطة مستقلة	تابعة للسلطة التشريعية	تابعة للسلطة التنفيذية	لا أعرف
الغرف المهنية المغربية ممثلة في:	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجالس الجماعات	لا أعرف
عدد الأحزاب المشاركة في الحكومة المغربية هو:	ثلاثة	أربعة	خمسة	لا أعرف
يشارك المغرب في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في:	الصومال	مالي	أفريقيا الوسطى	لا أعرف
من هو الأمين العام للأمم المتحدة الحالي؟	بان كي مون	كوفي أنان	أنتونيو غوتيريش	لا أعرف
من هو الأمين العام لجامعة الدول العربية حاليًا؟	عمرو موسى	سامح شكري	أحمد أبو الغيط	لا أعرف
من هو رئيس الجهة التي تنتمي إليها (جهة مراكش-آسفي)؟	أحمد التويزي	أحمد أخشيشين	سمير كودار	لا أعرف
بمقتضى الدستور المغربي، تتمتع المرأة المغربية:	بحقوق الرجل نفسها	بحقوق أقل من الرجل	بحقوق أكثر من الرجل	لا أعرف

الجدول (3)

المكون الشعوري للثقافة السياسية

المرجو وضع علامة √ أمام العبارة التي تناسب اختيارك:

هل تتابع البرامج الإعلامية ذات الطابع السياسي؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل تَحضر ندوات، أو مهرجانات ولقاءات سياسية؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل تتابع نشرات الأخبار؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل تقرأ الجرائد الإلكترونية؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل تنصت للخطب الملكية؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل تتابع جلسات البرلمان؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل تناقش المواضيع السياسية داخل الأسرة؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل تناقش المواضيع السياسية مع الأصدقاء؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل تناقش المواضيع السياسية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل تشارك في عملية التصويت؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل تقبل بالممارسة السياسية للمرأة؟	بشدة	نسبيًا	باعتدال	نوعًا ما	إطلاقًا
هل تقبل الآراء السياسية التي تخالف رأيك؟	بشدة	نسبيًا	باعتدال	نوعًا ما	إطلاقًا
هل تثق بالمؤسسة الملكية؟	بشدة	نسبيًا	باعتدال	نوعًا ما	إطلاقًا
هل تثق بالبرلمان؟	بشدة	نسبيًا	باعتدال	نوعًا ما	إطلاقًا
هل تثق بالأحزاب السياسية؟	بشدة	نسبيًا	باعتدال	نوعًا ما	إطلاقًا
ما مدى شعورك بالولاء والانتماء إلى الوطن؟	عالية جدًا	عالية	معتدلة	منخفضة	منخفضة جدًا
ما مدى أهمية السياسة في حياتك؟	مهمة جدًا	مهمة	مهمة إلى حد ما	غير مهمة	غير مهمة بتاتًا
هل أنت مستعد للقيام بالاحتجاج السّلمي في حال تم تمرير قانون جائر، أو من أجل التغيير السياسي الإيجابي؟	موافق تمامًا	موافق نسبيًا	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقًا
إلى أي حدّ تتفق مع العبارة التالية: "التصويت ليس الوسيلة الوحيدة المتاحة للأفراد للتعبير عن رأيهم في الشؤون العامة"؟	موافق تمامًا	موافق نسبيًا	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقًا
إلى أي حدّ تتفق مع العبارة التالية: "الإسلام السياسي لا يشكّل أيّ خطر على المجتمع الحداثي الديمقراطي"؟	موافق تمامًا	موافق نسبيًا	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقًا

الجدول (4)

البعد التقييمي للثقافة السياسية

المرجو وضع علامة √ في الخانة التي تناسب اختيارك:

هل سبق لك أن قمت بإصدار أحكام ومواقف تجاه الخطاب السياسي (عبر وسائل التواصل الاجتماعي) خلال 12 شهرًا الماضية؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل سبق لك أن قمت بإصدار أحكام ومواقف تجاه عمل المؤسسة المَلكية (عبر وسائل التواصل الاجتماعي) خلال 12 شهرًا الماضية؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل سبق لك أن قمت بإصدار أحكام ومواقف تجاه عمل الحكومة (عبر وسائل التواصل الاجتماعي) خلال 12 شهرًا الماضية؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل سبق لك أن قمت بإصدار أحكام ومواقف تجاه عمل البرلمان (عبر وسائل التواصل الاجتماعي)؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل سبق لك أن قمت بإصدار أحكام ومواقف تجاه عمل جامعة الدول العربية (عبر وسائل التواصل الاجتماعي) خلال 12 شهرًا الماضية؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
هل سبق لك أن قمت بإصدار أحكام ومواقف تجاه عمل الأحزاب السياسية خلال 12 شهرًا الماضية (عبر وسائل التواصل الاجتماعي)؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا
إلى أيّ حد تتفق مع العبارة التالية: "يمكن أن تعرف الديمقراطية بعض المشاكل، لكنها تبقى أفضل نظام سياسي ممكن"؟	موافق تمامًا	موافق نسبيًا	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقًا
إلى أيّ حد تتفق مع العبارة التالية: "العزوف السياسي ظاهرة غير صحية في المجتمع المغربي"؟	موافق تمامًا	موافق نسبيًا	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقًا
إلى أيّ حد تتفق مع العبارة التالية: "على العموم، القادة السياسيون الرجال ليسوا بالضرورة أفضل من النساء"؟	موافق تمامًا	موافق نسبيًا	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقًا
إلى أيّ حد تتفق مع العبارة التالية: "تعدّ الانتخابات آلية من آليات تحقيق الديمقراطية وترسيخها"؟	موافق تمامًا	موافق نسبيًا	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقًا

الملحق (2)
نتائج التحليل العاملي لاختيار الأوزان

الجدول (1)
التحقق من اتساق المؤشرات الفرعية: معامل ألفا كرونباخ

	عدد الفقرات أو المتغيرات	قيمة معامل ألفا كرونباخ	ألفا كرونباخ الكلي
المؤشر المعرفي	30	0.928	0.767
المؤشر الشّعوري	20	0.861	
المؤشر التقييمي	10	0.817	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على برنامج SPSS 26.

الجدول (2)
مصفوفة الارتباط بين المؤشرات الفرعية

	المعرفة	الشعور	التقييم
المؤشر المعرفي	1.000		
المؤشر الشّعوري	0.629	1.000	
المؤشر التقييمي	0.434	0.645	1.000

المصدر: المرجع نفسه.

الجدول (3)
دقة المعاينة لكل مؤشر فرعي ومؤشر دقة المعاينة الكلي Kaiser-Meyer-Olkin, KMO

المؤشر الفرعي	مؤشر دقة المعاينة	مؤشر دقة المعاينة الكلي	اختبار بارتلت Test de Bartlett
المؤشر المعرفي	0.693	0.649	0.000
المؤشر الشّعوري	0.601		
المؤشر التقييمي	0.681		

المصدر: المرجع نفسه.

الجدول (4)
فحص مصفوفة الارتباط ودقة المعاينة

العوامل	القيم الذاتية Eigenvalues	نسبة التباين المفسر لكل عامل	نسبة التباين التجميعي
F1	2.144	71.456	71.456
F2	0.566	18.861	90.318
F3	0.290	9.682	100

المصدر: المرجع نفسه.

الجدول (5)
حساب الأوزان انطلاقًا من معاملات مصفوفة المكونات

المؤشرات الفرعية	معاملات مصفوفة المكونات	الأوزان (نسبة مئوية)
المؤشر المعرفي	0.377	32
المؤشر الشّعوري	0.423	36
المؤشر التقييمي	0.381	32

المصدر: المرجع نفسه.

المراجع

العربية

دوفيرجيه، موريس. **علم اجتماع السياسة**. ترجمة سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001.

سيد، مها عز الدين وندى محمد حافظ. **دليل تكوين المؤشرات المركبة**. القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لجودة البيانات، مجلس الوزراء، 2006. في: https://bit.ly/3WTCJRs

عبد المجيد، عبد الرحمن حمدي. **الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية**. القاهرة: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية والنشر والتوزيع، 2019.

العواملة، عبد الله أحمد وخالد حامد شنيكات. "درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها". **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**. مج 39، العدد 2 (2012)

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **المؤشر العربي 2019-2020**. برنامج قياس الرأي العام العربي. الدوحة: تشرين الأول/ أكتوبر 2020. في: https://cutt.ly/5ee4sj41

المملكة المغربية، رئاسة الحكومة. "مرسوم رقم 2.15.40 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بتحديد عدد الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها". **الجريدة الرسمية**. عدد 6340. 2015/3/5. في: https://cutt.ly/Uee41S0n

المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية للتخطيط لجهة مراكش أسفي. "الخصائص الديموغرافية للنشاط والشغل" (كانون الأول/ ديسمبر 2016). في: https://cutt.ly/vee427jd

المملكة المغربية. **دستور 2011**. الرباط: 2011/7/30. في: https://cutt.ly/cee4486T

المنوفي، كمال. **أصول النظم السياسية المقارنة**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

الأجنبية

Almond, Gabriel & Sidney Verba. *The Civic Culture, Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

at Elazar's Formulation." *The American Review of Public Administration*. vol. 32, no. 1 (2002).

Langbehn, Claus. "On the Language of Political Culture." *Archiv für Begriffsgeschichte*. vol. 58 (2016).

Lieske, Joel. "Regional Subcultures of the United States." *The Journal of Politics*. vol. 55, no. 4 (November 1993).

Maleki, Amir, Alimohammad Javadi & Yaughoub Ahmadi. "Political Culture: A Survey in the City of Tehran." *The International Journal of Humanities*. vol. 25, no. 2 (Winter 2018).

Mondak, Jeffery & Damatys Canache. "Personality and Political Culture in the American States." *Political Research Quarterly*. vol. 67, no. 1 (2014).

Morgan, David R. & Sheilah S. Watson. "Political Culture, Political System Characteristics, and Public Policies among the American States." *Publius: The Journal of Federalism*. vol. 21, no. 2 (Spring 1991).

Murithi, Kimathi et al. "Quantifying Governance: An Indicator-Based Approach." Capstone Project commissioned by the Department for International Development. London School of Economics and Political Science (March 2015).

Parsons, Talcott & Edward Shils. *Toward a General Theory of Action*. Cambridge: Harvard University Press, 1951.

Perrineau, Pascal. "La dimension cognitive de la culture politique: Les Français et la connaissance du système politique." *Revue française de science politique*. vol. 35, no. 1 (Février 1985).

Rosenbaum, Walter A. *Political Culture*. Basic Concepts in Political Science. New York: Praeger publishers, 1975.

Schwartzenberg, Roger-Gérard. *Sociologie politique: Éléments de science politique*. Paris: Editions Montchrestien, 1977.

_____. *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. London: Princeton University press, 1963.

Chagnollaud, Dominique. *Science politique*. Paris: Ed. Dalloz, 2000.

Deleon, Richard & Katherine Naff. "Identity Politics and Local Political Culture: Some Comparative Results from the Social Capital Benchmark Survey." *Urban Affairs Review*. vol. 39, no. 6 (2004).

Denk, Thomas, Henrik Serup Christensen & Daniel Bergh. "The Composition of Political Culture: A Study of 25 European Democracies." *Studies in Comparative International Development*. vol. 50, no. 3 (2015).

Elazar, Daniel. *American Federalism: A View from the States*. New York: Thomas Y. Crowell, 1966.

Erikson, Robert S., Gerald C. Wright & John P. McIver. *Statehouse Democracy: Public Opinion and Policy in* the *American States*. New York: Cambridge University Press, 1994.

Fisher, Patrick. "State Political Culture and Support for Obama in the 2008 Democratic Presidential Primaries." *The Social Science Journal*. vol. 47, no. 3 (2010).

Inglehart, Ronald & Christian Welzel. *Modernization, Cultural Change and Democracy: The Human Development Sequence*. New York: Cambridge University Press, 2005.

Johnson, Charles A. "Political Culture in American States: Elazar's Formulation Examined." *American Journal of Political Science*. vol. 20, no. 3 (August 1976).

Jorge, José Eduardo. "La Cultura Política Argentina: Una Radiografía." *Question*. vol. 1, no. 48 (2015).

Koven, Steven G. & Christopher Mausolff. "The Influence of Political Culture on State Budgets: Another Look

Sharkansky, Ira. "The Utility of Elazar's Political Culture: A Research Note." *Polity*. vol. 2, no. 1 (1969).

Tessler, Mark & Eleanor Gao. "La démocratie et les orientations de la culture politique des citoyens ordinaires: Typologie pour le monde arabe et peut-être pour d'autres régions." *Revue internationale des sciences sociales*. vol. 2, no. 192 (2007).

Veltmeyer, Henry & Nasser Ary Tanimoune (dir.). *Des outils pour le changement: Une approche critique en études du développement*. Ottawa, Canada: Les Presses de l'Université d'Ottawa, 2015.

Wirt, Frederick. "Does Control Follow the Dollar? School Policy, State-Local Linkages, and Political Culture." *Publius: The Journal of Federalism*. vol. 10, no. 2 (Spring 1980).